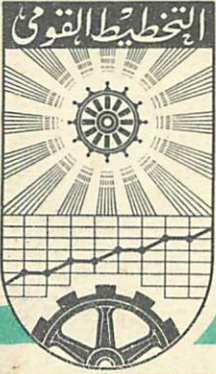


الجمهورية العربية المتحدة



مَعْمَد المخطط القومى

مذكرة رقم (١١٢٠)

إقامة النظام الدولى الجديد

تلخيص دراسة

للاستاذ يان تنبرجن ومجموعة من الخبراء الدوليين

بناءً على توصية نادى روما

تقديم

دكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

سبتمبر ١٩٧٦

اقامة النظام الدولى الجديد

تلخيص دراسة

للاستاذ يان تيجرن ومجموعة من الخبراء الدوليين
بننا على توصية نادي روما

بقلم
~~~~~

دكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن

سبتمبر ١٩٧٦

## تعرّف

قام بكتابة هذا التقرير الذى نورد ملخصه فى الصفحات التالية فريق من الخبراء الدوليين برئاسة الأستاذ يان تنبرجن حامل جائزة نوبل فى العلوم الاقتصادية وأختصت كل مجموعة من الخبراء بموضوع معين ولو أنهم شاركوا معا فى مناقشة التقرير كله فى عدة اجتماعات بدأت فى أواخر ١٩٧٤ واستمرت حتى منتصف ١٩٧٦ ° وقد أعد هذا الملخص فى معهد التخطيط القومى بالقاهرة الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن عضو مجلس ادارة المعهد وأحد المشتركين فى كتابه البحث الذى سيتم نشره باللغات الأجنبية فى أكتوبر ١٩٧٦ ويرجى أن تتاح الفرصة لنشره باللغة العربية فى صورته الكاملة قريبا ° وقد أعد الملخص للتوزيع المحدود فى اجتماع نادى روما فى مدينة الجزائر ٢٥ - ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ وفيما يلى قائمة المؤلفين :-

موضوع استراتيجيات التطور والتغيير °

سيلفيو بروكمان

أنجا تورسون

فيكتور أوركيدي

النظام النقدى الدولى : دىكان نيديجوا

روبرت تريفين

توزيع الدخل والتمويل الدولى للتنمية : جيمس جراثت

محبوب الحق

انتاج الغذاء وتوزيعه : سوخا موى شاكرافارتي

موريس جرنير



التصنيع والتجارة وتقسيم العمل الدولي : أبراهيم حليم عبدالرحمن  
: هلمسوت هيس

الطاقة والخامات والمعادن : روبرت جيمرات

: تتسوى نيجوشى

البحوث العلمية والتطورات التكنولوجية : الكسندر كنيج

: اكليولم

الشركات متعددة الجنسية : ادريس جزائرى

: بيتر كوپين

: جوان سومافيا

البيئة البشرية : اجناس ساكس

نزع السلاح : انجاستورسون

المحيطات : اليزابيث مان بورجيز

أرفيد بـاردو

الامانة العامة : كارولين بوس ° الشؤون الادارية

ويم بركلمان ° الطباعة

أنتونى رولمان ° محرر النسخة الانجليزية

بان فان اتنجر ° الامين العام

ديكلويرد يـل ° محرر النسخة الهولندية

فان دن أودنهورف ° الشؤون المالية



## الفصل الأول

### أهداف التقرير ومبادئه

الهدف من هذا التقرير هو السعى الى ازالة الظلم الصاح القائم في النظم الدولية،  
الراغبة للعلاقات بين الشعوب والدول واقامة نظام دولى جديد يتسم بالعدالة والكراميه  
للجميع ° وقد حفز الى اعداد هذا التقرير الاجتماع السادس الخاص للجمعية العموميه  
لأهم المتحدة الذى عقد فى ابريل ١٩٧٤ بناءً على طلب حكومة الجزائر ممثلة لمجموعه  
دول عدم الانحياز وقد تمخض عن هذا الاجتماع اقرار لمبدأ السعى الى اقامة نظام دولى  
جديد وكذلك اعداد برنامج خاص لهذا الغرض والتقرير الحالى يتابع دراسة نفس الموضوع ويعبر  
بطريقه تحليلية - ووقية أيضا كلما لزم - عن الخطوات اللازمة والممكنة للسير نحو هذا  
الهدف ولا شك أن المشتركين فى كتابة هذا التقرير يدفعهم حافز لذلك فلا يمكن أن يكونوا  
(غير منحازين) الى ما يدعون اليه ابتداءً من تقديرهم لتناقض النظام القائم ومزايا النظام  
المستهدف والذات لتأكيد صفة العدالة فيه وضمان صالح الافراد ليس فى النواحي  
الاقتصادية فقط بل أيضا يجب أن يمتد التخير الى النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية  
على السواء °

ويتكون التقرير من أربعة أقسام : الأول يوضح الحاجة الى اقامة نظام جديد فى العالم  
وأهم المشاكل التى يجب أن يعالجها ° والقسم الثانى يوضح التصور الأساسى للنظام المطلوب  
وكيفية بدء الحركة نحوه وضبط مسارها وبالضرورة يشمل ذلك تعريف " التنمية " المقصودة °  
والقسم الثالث يشمل المقترحات وفقا للمواضيع التى اختيرت مرتبة حسب أولويتها الزمنية  
وصالحيثها مجتمعة للمفاوضة بين الاطراف المعنية ° وفى القسم الرابع توجد التقارير التفصيلية  
التي أعدتها مجموعات العمل من المؤلفين والتي كانت الأساس فى استخلاص المقترحات والآراء التى



قد يهتم بها ذوو الاختصاص °

ويقسم القسم الأول الى ٣ فصول - أولها وهو الفصل الثاني يستعرض المشاكل الكبرى أمام دول العالم الأول والثاني والثالث وفي الفصل الثالث يتم استعراض ٧١ مجموعه من المشاكل الكبرى بينما يترك اقتراح الحلول للقسم الثالث من التقرير ويتعرف الفصل الرابع على بعض المعامل الرئيسية لعملية المقايضة والمناقشة بين مجموعات الدول الأساسية والمعنية °

## الفصل الثاني

### التطور من الوضع الحاضر الى النظام الجديد

#### ١.٢ الدول الصناعية :

نشأت الدعوة الى نظام عالمي جديد في فترة كانت الدول الصناعية الكبرى تمر بأشد أزمه صادفتها منذ الثلاثينات بعد فترة طويلة من الاستقرار والنمو المتواصل من الخمسينات حتى السبعينات زاد فيها الناتج العالمي ثلاث مرات مما الصبغ على أفراد الشعوب الصناعية ازدهارا كبيرا وأزال الكثير من الفوارق بين طبقاتها وتضخمت الحركة الصناعية التي كانت تغذيها مصادر البترول الرخيص وتحفزها زيادة الطلب المتواليه وزاد الأسراف في الطاقة خاصة نظرا لرخيصها وكان العالم الغربي يحصل على الخامات الأخرى بيسر وكانت تستهلك الدول الصناعية الغربية ٧٠% من مجموع المنتج من المعادن التسعة الرئيسية وكانت دول العالم الثالث مجبره على بيع خاماتها بالاسعار التي تحددها الدول الصناعية ومقيام الخلافات الايدولوجية بين



الشرق والغرب تضخم الانفاق الحربي والالات الدمار التي اتسعت مداها وكثرت نفقاتها ولكن في أوائل السبعينات بدأ الخلل يظهر في هذا الكيان الكبير بتتابع سريع بدأ في مجال النظم النقدية وما يتبعه من تضخم كبير وعدم توازن تجاري واضطراب في الاسواق وارتفعت الاسعار بسبب التضخم والضغط لزيادة الاجور بما يزيد كثيراً على زيادة الانتاجية مع اهتزاز اسواق الخامات مما أثر على حركة النمو المضطرب في الدول الصناعية وكذلك على المستقبل الاقتصادي لدول العالم الثالث وكانت الامم المتحدة قد اعلنت في أوائل السبعينات عن برنامج عقد التنمية الثاني ولكن لم تأبه به كثيراً الدول الصناعية ، التي فوجئت في الواقع في سنة ١٩٧٣ بما فعلته الدول المصدرة للبتترول من رفع أسعار البترول أربعة أضعاف مما أدى الى تحول ما يعادل ٢% من الناتج القومي في الدول الصناعية لصالح الدول البترولية وزاد بذلك من حدة حركة الكساد الاقتصادي التي كانت قد بدأت في ١٩٧٢ . وفي نفس الوقت جاءت سنوات كانت الظروف المناخية غير مواتية للإنتاج الزراعي وبذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية في سنة ١٩٧٤ الى حوالي ٤ أمثال مستواها في سنة ١٩٧٠ ونقص رصيد المخزون العالمي من الحبوب حتى كاد أن يزول سنة ٧٢ ثم مرة أخرى سنة ١٩٧٥ .

وكان جماع كل هذه التطورات الكساد الشديد في الدول الصناعية في سنتي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ الذي يعتبر الأشد في نوعه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن سماته الواضحة اجتماع ظاهرتي التضخم والكساد مما وصل رقم البطالة الى ١٧ مليون شخص في الدول الصناعية وزاد الاعتقاد بأن تلك الاحداث تنبئ عن خلل في تركيب الاقتصاد الغربي وليس مجرد أزمة عابرة .



## ٢.٢ دول العالم الثالث :

كانت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية فترة التحرير بالنسبة للكثير من دول العالم الثالث تحريرا سياسيا لم يصحبه تحرير اقتصادي نظرا لان وجود تلك الدول اقتصاديا كان مرتبطا بالنظام الاقتصادي في الدول الصناعية مما أدى بالدول النامية الى طلب تعديل اسس تلك النظم التي كانت تؤدي الى زيمادة الهوة والفوارق بين الاغنياء والفقراء ، معلنين أن " السوق الحرة " التي تدعى وجودها الدول الصناعية ليست حقيقة " حرة " انما تحركها مصالح الدول الصناعية ضد مصالح الدول النامية بما قدره البعض حوالى ٥٠ - ١٠٠ بليون دولار سنويا وكان هذا كله مبررا للدعوة الى نظم اقتصادية جديدة وليس مجرد ادخال تصحيحات جزئية على النظم القائمة ° فمثلا في دكا في سنة ١٩٧٥ دعت دول العالم الثالث الى " تعديل اساليبها التقليدية في المفاوضة مع الدول الصناعية التي تقسم على مجرد التقدم بطلبات والاعتماد على حسن النية السياسية لقبولها " ° ويجب الاشارة الى أن دول العالم الثالث لا تطالب باعادة توزيع الثروة القائمة توزيعا مختلفا ، انما تلج في أن تحصل على فرصة عادلة في المشاركة في الثروة التي ستنشأ في المستقبل فحسب وذلك عن طريق المفاوضة على قدم المساواة حول مائدة واحدة مع الدول الصناعية °

## ٢.٣ الدول الاشتراكية :

لم يظهر أثر أزمة الدول الغربية في محيط دول الكتلة الشرقية كاملا ولكن بدرجة محدودة نظرا لان الاتحاد السوفيتي كان يمد تلك الدول بمعظم احتياجاتها البترولية بينما تعتمد بولندا على الفحم وتتنج رومانيا نفطا بذاتها ولكن مع هذا كله



امتدت ببعض اثار التضخم الى تلك الدول وخاصة في صورة عجز متزايد في ميزان المدفوعات مع الدول الغربية . أما الاتحاد السوفيتي فقد استفاد من ارتفاع سعر الذهب والبتروول مما ولكنه استورد كميات كبيرة من القمح والمواد الغذائية بما زاد عجز مدفوعاته أيضا مع الغرب - وتستورد الدول الاشتراكية معدات رأسمالية من الغرب بأسعار في ارتفاع متزايد بينما لا تصدر سوى ٢٠٪ من مجموع صادراتها سلعا صناعية مما يؤدي اذا تراكم العجز الى اضعاف حركة التبادل التجاري بين الكتلتين بسبب ( تفاوت نمط التنمية ) بينهما وكذلك مستوى الدخل الذي يقل في المتوسط الى مستوى نصف أو ثلث قيمته في الغرب ولهذا الاسباب انضمت الدول الاشتراكية الى دول العالم الثالث في المطالبة بتعديل النظم الاقتصادية الدولية .

#### ٢.٤ . الحاجة الى نظام دولي جديد :

عوامل التمييز بين الدول الصناعية وبقية العالم تؤدي في الواقع الى تقسيم العالم الى مجموعتين تزدهر الهوية بينهما ، الأولى صناعية غنية متعلمة نامية والثانية زراعية فقيرة جاهلة متخلفة . تسعى الدول الغنية الى تحسين ( نوعية ) المعيشة ، بينما تشكو الدول الفقيرة من افتقارها الى مقومات الحياة ذاتها . وترجع اصول هذا الوضع الى الميزة الكبيرة التي اكتسبتها الدول الغربية منذ قرون بنمو النظام الرأسمالي ونشأة " القوميات السياسية " بما جعلها تفيد افادة قصوى من النهضة الصناعية بينما تخلفت دول أوروبا الشرقية عن تلك المشاركة حقة طويلة وبرزت دول العالم الثالث تحت عبء النظام الاقتصادي الغربي كله . فاليوم يعيش ثلثا سكان العالم على دخل اقل من ثلث دولار يوميا . ومنهم أكثر من ١٠٠٠ مليون أمي و ٢٠٪ من أطفالهم يشكون المجاعة وسوء التغذية بينما يوجد الغذاء اللازم لهم فعلا لان الفرد في الدول



الصناعية يستهلك ٢٠ ضعف استهلاك الفرد في الدول النامية واصبح اليوم من  
الضرورة معالجة كل هذه المشاكل معا لانها مرتبطة ومتداخلة لا تكفى في علاجها  
وسائل " المعونة " بل تحتاج الى التغيير الهيكلي الرئيسى . والتغيير مطلوب  
للطرفين لان اختلال النظام الحاضر بدون اصلاحه قد يضرب صالح الجميع وتركه كما  
هو يضرب صالح الجميع ايضا والتاريخ يشهد بحدوث مثل هذه التغييرات في النظم  
العامة ومن الشواهد القريية على ذلك عجز احدى القوى العسكرية الكبرى في العالم  
عن الاحتفاظ بمواقعها في قاره نائية عنها وتكفل الدول المصدرة للبترول لتعديس  
اسعاره وعجز الدول الصناعية عن معالجة التضخم وغيره من الهزات الاخرى في نظمهم  
الراسخة واخيرا بدء التشكك في القيم والأهداف الاجتماعية السائدة وازد يـ  
اليقين بضرورة الحلول الشاملة التى لا تملئها مجموعة من الدول مهما قوت ضد  
الدول الاخرى . والدعوة الى نظام عالمى جديد - فى صورتها التاريخيه - تقارن  
بما حدث على المستوى القطرى حيث اصبحت لزاما على الحكومة أن تتدخل لصالح  
الطبقات الفقيرة فيقابل ذلك - فى غيبة حكومة عالمية - ما تسعى اليه دول العالم  
الثالث من التقدم بطلباتها الى الأمم المتحدة والرأى العام وليس هناك جديد فى  
وجود الفقر والغنى معا ولكن الجديد هو ازدياد الهوة بينهما ودخول مجموعات من  
الدول فى تلك الفئة أو تلك مما وضع العالم الان أمام تحديات واضحة لعل منها  
التحدى الاكبر وهو البقاء اما أن يوجد العالم كله أو يفنى .



## الفصل الثالث

### المشاكل الرئيسية

#### ٣.٢ سباق التسلح :

ينفق العالم على التسلح حوالي ٣٠٠ بليون دولار سنويا وهذا الانفاق فسي  
ازدياد سنة بعد سنة وقد ارتفع نصيب دول العالم الثالث منه من ٦% في عام ١٩٥٤ الى  
حوالي ١٢% في ١٩٧٤ ° وفي هذا كله حرمان كبير للعالم كله من مصادر الثروة والقوة  
الإنتاجية ونفقة التسلح تبلغ ٣٠ ضعفا المعونة التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة  
وتخصص حوالي نصف القدرة الفكرية والتكنولوجية في الدول الكبرى لهذا الغرض المدمر بنفقات  
بحسبصل الى ٣٥ بليون دولار سنويا ° ويشك الكثافة في أن الاسلحة النووية يمكن قط استخدامها  
وأن تقيتها في ( الردع ) أيضا مشكوك فيها - وحتى لو كانت لها هذه القيمة الأخيرة فإن  
الموجود من الاسلحة النووية يزيد عشره أضعاف ما يحقق الردع المظنون ° وفي آخر هذا العقد  
سيوجد مفاعلات نووية - قادرة على توليد مواد الاسلحة - في ٥٢ دولة قادرة على صناعة  
٥٠ الف سلاح نووي وحتى اذا امتنعت الحكومات عن استخدام هذه المواد عسكريا فان احتمال  
تسريبها الى أيدي المتطرفين أو الارهابيين يزيد من خطورها - والمباحثات الجارية بشأن  
التسلح لا تمس جوهر هذا الموضوع - لان " عقلية " الحرب هي التي نريد تغييرها حتى  
تحل محلها " عقلية " السلم °

#### ٣.٣ السكان :

تزايد السكان مشكلة معقدة لا يكتفى فيها بالآراء العامة ° فبعض



الديموجرافيين يشير الى أن دولاً فقيرة كثيرة تشكو من قلة السكان وضعف المعدلات السكانية وفي دول أخرى المشكلة هي في التوزيع وليس في المستويات السكانية هذا بينما يسود الرأي في الدول الصناعية أن تزايد السكان في الدول الفقيرة سبب رئيسي في تخلفها ويعتقد الكثيرون في الدول الفقيرة أن المشكلة لم تدرس على حقيقتها قط وخاصة من حيث ضغط السكان على الموارد المحدودة على الأرض كلها عدا أن القدرة على القيام بأود السكان لا تقتصر على الغذاء بل تمتد الى ظروف الحياة الجوية والكونية ° وتشير التقديرات الأكثر تحفظاً الى أن سكان الأرض — سيتضاعفون على بداية القرن القادم وأن هذه الزيادة في الدول النامية ستحتاج الى مضاعفة الاستثمارات والى زيادة المرافق بأكثر من هذا المعدل وكذلك فرص العمل ° ويتحدث العلماء عن احتمال تناقص معدل الزيادة السكانية في نهاية القرن بحيث يمكن القول بالتوصل الى عدد سكان مستقر في منتصف القرن القادم حوالي ١٢ — ٢٠ بليون نسمة منهم ١٠ ٪ سيكونون — ان لم يحدث تغيير جذري غير مقدر الآن — في عداد الفقراء المعوزين ° والسؤال الآن كيف يمكن كسر حلقة هذه التنبؤات المخيفة بحيث تصبح مشكلة السكان قابلة للتقدير السليم والحل المناسب °

### ٣.٤ الغذاء :

يقدر عدد من يشكون من الجوع وسوء التغذية حالياً ما بين نصف بليون و بليون ونصف بليون شخص حوالي نصفهم من الاطفال هذا بينما يصل معدل زيادة موارد الغذاء الى أقل من ٣ ٪ سنوياً تقابله زيادة متوسطة في السكان ٢ ٪ في السنوات العشرين الاخيرة مع توزيع هذه المعدلات في غير صالح الدول النامية مما يؤدي الى تقديرات الزيادة من موارد الغذاء للفرد سنوياً بحوالي آفي الالف



فقط وبالمقاييس الكمية في جهة تحسين الغذاء سنوياً للفرد في الدول الغنية تزيد  
٣٠ ضعف قيمتها للفرد في الدول الفقيرة . وفي سنة ١٩٧٢ كان محصول الغذاء  
أقل كمية من السنوات السابقة إذ أصاب الجفاف مناطق واسعة في آسيا وأفريقيا  
وزاد التضخم في الدول الصناعية من حدة الأزمة في الدول التي أصابها القحط  
والدول المستوردة للغذاء عامة وكان إنتاج الاسمدة الكيماوية قد نقص لصعوبات  
تزويدها بالغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية التي تتحكم  
في ٨٥ % من الانتاج العالمي — وقد اتخذت تلك الدول قرارات بتخفيض الصادرات  
من المخصبات — وبلغ ما خفضته الولايات المتحدة وحدها ٢ مليون طن كانت تؤدي  
الى انتاج اكثر من ٢٠ مليون طن من القمح والحبوب في الدول النامية ونشأ عن هذه  
التطورات كلها نقص في الغذاء واختلال في التوازن الزراعي حتى في الدول الصناعية  
وأزمة الغذاء معقدة في العالم قد ترجع الى نقص الانتاج وكذلك الى سوء التوزيع  
والاستخدام — وخاصة تخصيص الحبوب لتغذية الماشية لمقابلة استهلاك اللحوم  
المتزايد في الدول ذات الدخل المرتفع واشتركت الدول النامية في مسؤولية اهمال  
التنمية الزراعية والغذائية وعدم رفع مستوى المعيشة والانتاج في المناطق الريفية  
الزراعية مما جعل الحافز على الانتاج والقدرة عليه متضائلة وخاصة تحت نظم الاقطاع  
الزراعي والملكية غير العادلة وكذلك زاد الفقد في النقل والتخزين الذي يصل كثير الى  
٥٠ % في الناتج الكلي — ونشأ عن هذا كله نقص في الامان الغذائي واصبح من  
الضروري معالجة الموقف بما لا يجعلها تتحول الى ازمة مجاعة للملايين في الدول الفقيرة  
وبذلك أصبح الغذاء سلاحاً سياسياً واقتصادياً في يد الدول الصناعية .



### ٣.٥ الأيـوا :

في أوائل القرن العشرين كان أغلب سكان العالم يعيشون في الريف وفي آخر هذا القرن ستصبح الغالبية من سكان العالم من الحضر - وقد تضاعف سكان الحضر في السنوات الخمس والعشرين الماضية وسيضاعف عدد هم مرة أخرى في السنوات العشر القادمة . ولهذا كان سكان الحضر والمدن في الدول الغنية يبلغ ضعف سكان الحضر في الدول الفقيرة في سنة ١٩٥٠ . ولكن في أوائل الثمانيات سيكون ٦٠% من الحضر في مدن الدول الفقيرة . وقد نشأ هذا الوضع بسبب الهجرة الكبيرة من الريف بحيث زاد عدد المدن التي يبلغ سكانها أكثر من مليون نسمة من ٧٥ في سنة ١٩٥٠ الى ٢٠٠ في سنة ١٩٧٥ وسيصل إلى ٣٠٠ في سنة ١٩٨٥ . وفي الحضر تبدو الفوارق اشد بين الغنى والفقر وستبـع ذلك آثار اجتماعية وسياسية متضاعفة .

### ٣.٦ البيئة البشرية :

لا شك أن ظروف البيئة للجنس البشري في خطر شديد بسبب زيادة السكان الحضريين والتصنيع والزراعة، وتغيير نمط الحياة عظمة والسؤال الآن الى أي مد يمكن الاستمرار في هذا الاتجاه قبل أن تحدث الكارثة بتجاوز " الحدود الخارجية " لاماكن الحياة ذاتها . وقد بدأنا أخيراً جداً في التعرف على هذه المشاكل المعقدة المتعددة ومنها مثلاً آثار التخلص من الفضلات السامة والضارة لاكثر من نصف مليون مادة مختلفة المدى الذي يؤثر الانسان ومعيشته على دوره الاكسجين والنيتروجين الطبيعية على الأرض - والتي متى تبقى طبقة الاوزون الواقية فعالة



بينما تتأكل بفعل الانسان وأخيرا لا تدرى التفاعل والتوافق الذى ينتج عن تجمع هذه العوامل المختلفة والذى قد يكون فى الواقع يدفعنا سريعا نحو حافة الهاوية ° ويظهر واضحا أن هذه مشاكل تشترك فى التأثير بها الدول الصناعية والدول الفقيرة وأن حلولها تحتاج الى تعاون وثيق على المستوى الدولى مما يجعلها تصبح فى مقدمة ما يعالجه النظام الدولى الجديد °

### ٣٧ النظم النقدية والتجارية — المعونة الميسرة :

يتضمن النظام النقدى الذى وضعته الدول الغربية الصناعية قواعد تضمن احتفاظها بمزاياهامة ° فالسيولة النقدية تخلقها الدول الصناعية التى تمثل عمالاتها النقدية الاحتياطيات العالمية — وبذلك أصبح الدولار العامل الرئيسى فى إزدياد السيولة فى ظل التوازن حتى زاد عجز ميزان المدفوعات الأمريكى زيادة كبيرة وخاصة فى السبعينات حينما زادت الاحتياطيات بأكثر مما زادت منذ بدء الخليقة ° إذ بلغت الزيادة ٩٣% منها ٦٩% بالنسبة للدولار وحده ° مما أدى الى انهيار النظم التى وضعت فى اتفاقيات بريتون وودز ولكن مع هذا كله استمر تضخم الاحتياطيات ( مقدوره بالدولار ) بنسبة ١٥% فى سنة ١٩٧٣ ونسبة ٢٠% فى سنة ١٩٧٤ ° ولا تكاد تفيد دول العالم الثالث شيئا من هذا التضخم فى الاحتياطيات والسيولة مع استمرارها فى ايداع احتياطياتها بعملات الدول الصناعية ° فقد كان نصيب دول العالم الثالث ٤% فقط فى الموارد الجديدة التى بلغت ١٠٢ بليون دولار فى السنوات ٧٠ — ١٩٧٤ °

ولازالت معظم الدول النامية مرتبطة تجاريا بالدول الغربية — إذ تبلغ تجارتها مع مجموعة الدول الغربية ٧٥% ولا يزيد نصيب دول العالم الثالث على ٧% من الانتاج الصناعى الكلى المصدر — و ١٢ سلعة الأهم من صادراتها



(عدا البترول) تمثل ٨٠% من المجموع الذي بدوره لا يتعدى ٢٠% من التجارة السلعية الكلية في العالم ويبلغ هذا النصيب حوالي ٣٠ بليون دولار بينما المستهلك النهائي في الدول الصناعية يدفع فعلا ٢٠٠ بليون دولار في هذه السلع ذاتها ° ومع استمرار التضخم تتضاءل تدريجيا القيمة الحقيقية للقوة الشرائية لهذه الصادرات مقاسة بالواردات الصناعية المتزايدة السعر °

ونشأ عن ذلك تزايد مستمر في عجز مدفوعات الدول النامية غير البترولية لم تعوضه بالدرجة الكافية المعونات الميسرة التي قدمت اليها ° وكانت الدول الصناعية منذ ١٩٦١ قد وافقت على تخصيص ما يعادل ١% من ناتجها القومي لمعونة الدول النامية منها ٧٠% معونة ميسرة وحتى سنة ١٩٧٤ كانت السويد وحدها قد حققت هذا الوعد بينما الدول الصناعية في مجموعها لم تصل الى نصف المستوى المطلوب ويقدر البنك الدولي أنه لا ينتظر تزايد هذه النسبة ° وما تم تقديمه من تحويلات رأسمالية تم بأسعار وشروط شديدة مما زاد معه مقدار الفوائد على القروض التي بلغت في مجموعها ١١% من مجموع الصادرات ومثلها مدفوعات لأرباح واسترداد لرؤوس اموال وبذلك تعود نصف المعونات والتحويلات مرة أخرى الى الدول الغنية وبالإضافة الى ذلك تفقد الدول النامية من هجرة الفنيين والعلماء الكثير °

### ٣.٨ الموارد الطبيعية والطاقة :

نشأ تخوف من ضرب موارد الثروة المعدنية وكذلك زادت أخيرا أسعار البترول مما جعل الحديث يكثر عن هذه الموضوعات كمشكلة عالمية في ظل النظام الدولي الجديد ° وقد كشفت هذه الاحداث عن ضعف مركز الدول الصناعية



أمام تكتل دول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام وللطاقة • ونشأت اتجاهات ثلاث في هذا الشأن في دول العالم الثالث هي أولاً الحرص على تملك مصادر ثروتهم والتحكم فيها بدلاً من ترك ذلك للشركات متعددة الجنسية والثاني زيادة تصنيع هذه المنتجات محلياً والثالث الانتباه إلى أن ما لديهم من احتياطي من هذه الخامات أصبح موضوعاً سياسياً تنقصهم المعلومات الكثيرة عنها • وزاد اليقين في الدول الصناعية ذاتها بضرورة مراجعة النظم الحالية في الاستثمار والتطوير والاستخدام والتجارة والبحوث الخاصة بالموارد المعدنية عامة ، بحيث يمكن التوصل إلى ضمان الحصول على الموارد المطلوبة من الدول الفقيرة مقابل أسعار وشروط أكثر قبولاً وثباتاً • وفي السنوات القليلة الماضية اتضح أن بعض المخاوف بشأن نفاذ المعادن ربما كان مبالغاً فيها إذ أن — المحيطات قد تصبح مصدراً لكثير من هذه المواد وكذلك مع تقدم أساليب الاستخراج والاستخلاص والاستكشاف يمكن فنياً زيادة الحصة المنتجة سنوياً خاصة وأن الدول الصناعية ذاتها تنتج أكثر من نصف تلك المواد • والدول النامية تستهلك ١٦% من الطاقة بينما يصل سكانها إلى أكثر من ٧٠% من سكان العالم وتاريخ الدول الصناعية الحديثة يتسم بالاسراف في استخدام الطاقة •

ولم تحظ مشكلة الماء حتى الآن بما تستحقه من أهمية • فكمية المياه المتاحة للاستهلاك البشري تبلغ فقط ١% من المجموع الداخل في الدورة الهيدرولوجية الكونية ويتسم بسوء التوزيع وبدأ النقص في موارد المياه يصل إلى الحد الحرج في بعض الدول الصناعية حيث تجاوز استهلاكها الصناعي الاحتياجات الزراعية في المياه • وقد بدأ التفكير في إدخال تطورات في موارد المياه الرئيسية ولكن قد تكون هناك آثار خطيرة لذلك سندرس ولا شك هي وغيرها في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في بونينس آيرس في سنة ١٩٧٧ •



### ٣.٩ العلم والتكنولوجيا — الشركات متعددة الجنسية :

يعتبر الفارق أكبر ما يمكن بين الدول الغنية والفقيرة في مجال العلم والتكنولوجيا حيث يعمل ٩٠% من العلماء والباحثين في الدول الغنية ويتجه ٩٠% من انتاجهم لمشاكل تلك الدول ذاتها ويظهر هذا الانتاج في النهاية في صورة حقوق معرفة وبراءات تحميها القوانين واللوائح والممارسة . وتعتمد دول العالم الثالث أساسا على الشركات متعددة الجنسية للحصول على المعرفة التكنولوجية اللازمة لتطورها وقد زاد عدد هذه الشركات ونشاطها زيادة كبيرة مما جعلها ظاهرة هامة من ظواهر هذا العصر . فهناك ٦٥٠ شركة كبيرة من هذا النوع ١٢ منها فقط خارج الدول الصناعية وتبلغ صادرات ٣٠٠ شركة امريكية متعددة الجنسية ٢٨% من مجموعة الصادرات العالمية — وحوالي ٤٧% من صادرات المواد الخام وحوالي ٢٠% من الصادرات الصناعية . وإذا استمر التطور بالمعدلات السابقة ستتحكم الشركات متعددة الجنسية في أكثر من ٤٠% من الانتاج العالمي خارج الكتلة الشرقية . وقد نشأ تخوف في السنوات الاخيرة من هذا التطور الهام وخاصة من الناحية السياسية لنشاط تلك الشركات التي تميزت بميزتين هامتين هما قدره التكنولوجية الكبيرة المتزايدة وكذلك القدرة على اتخاذ قرارات على مستوى عالمي بفضل سيطرتها الواسعة ومعرفتها الدقيقة . وإذا لم تكن هذه القدرات موجهة الى الصالح العام فانها ستعارض حتما والسلطة السياسية في الدول الغنية والفقيرة على السواء ، حيث يقتضى الصالح العام كثيرا الى الاتجاه الى خدمة الطبقات المحتاجة أو حاجيات المجتمع اكثر من الانصراف الى الانتاج الذي يؤدي الى الريح الذي يخدم بالتالي احتياجات المستهلك القادر على الدفع . ويقتضى هذا مراجعة السياسات العامة للحكومات وأساليب عمل تلك



المؤسسات بما يحفظ الموارد العالمية ويحقق صالح الجماهير المحتاجة في دول العالم الثالث خاصة . وفي السنوات الأخيرة تغيرت شروط التعاقد بين الشركات العالمية وحكومات الدول النامية لصالح تلك الدول الى حد ما ولكن ثمة شروط كثيرة موروثة عن الماضي تحتاج الى ايجاد توازن أفضل بين قدرة تلك الشركات ونشاطها من جهة على أحداث التنمية ونقل التكنولوجيا وبين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية العامة للجماهير من جهة أخرى .

### ٣.١٠ ثروة المحيطات :

تغطي المحيطات  $\frac{2}{3}$  سطح الارض وبدأ العالم يتعرف في السنوات القليلة الماضية على احتمال الافادة منها ، بينما كانت النظرة اليها من قبل قاصرة على أنها شاسعة واسعة تتسع للقاء كل الفضلات وأن ثروتها ضخمة لا تحتاج الى تنظيم أو تقسيم — بين مختلف الراغبين في الافادة منها . أما الان فقد اتضح وجود معادن كثيرة — منها المنجنيز مثلاً ، الذي يقدر بعض النقاد امكان الحصول من المحيطات على ما قيمته ١٥-٢٠ بليون دولار سنوياً منه بعد سنوات قليلة . والمحيطات مصدر كبير للطاقة الحرارية وذات أهمية دفاعية في العصر النووي وكذا لكلا الأساطيل التقليدية وتحتوي على مواد غذائية حية يمكن استغلالها بشريا . وريح الأكسجين الذي يتنفسه الانسان يتولد من فعل ضوء الشمس على الكائنات السطحية في المحيطات وهي الكائنات التي ستكون أكثر تأثراً بالتلوث الصناعي من فعل الانسان .

وتتصارع المطامح البشرية في المحيطات الان . وهي " ثروة مشتركة للانسان " لا تملكها الدول المستغلة ولا الدول المطلة وحدها وأصبح لا يكفي لتنظيمها وصيانتها



للمستقبل قواعد القوانين والعرف الدولي السابقة كما أن مواردها قد تهيء فرصة نادرة وفعالة لاقامة النظام العالمى المستهدف .

### ٣.١١ الفضاء الخارجى :

فى أوائل السبعينات أطلقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أكثر من ٧٠٠ قذيفة الى الفضاء - بعضها لاغراض سلمية ولكن منها ما هو سرى ولأغراض عسكرية ، للتجسس وللكشف عن موارد الثروة ولاجرا ، الاتصالات والقياسات الدقيقة للخير والشر ما أصبح الفضاء معه مجالا للتسابق بين الدول العظمى - والفضاء - ومثلته كمثل المحيطات - مجال جديد يمثل " ترانا للانسان كله " وليس فقط لهؤلاء الذى سبقوا اليه أو استحوذوا عليه - وفائدته هامة فى التطبيقات السلمية مثل التنبؤ بالطقس وقياسات الارض وتحسين الاتصالات والكشف عن مصادر الثروة ، مما يقتضى اعداد نظام دولى سليم للانفاضة من الفضاء واستخدامه للصالح العام وحتى الان لا توجد سوى مؤسسه دولية واحدة ( للمواصلات ) تقوم بالمختصيص فى هذا الشأن .

### ٣.١٢ المؤسسات الدولية :

أقامت الدول الغنية معظم المؤسسات الدولية المعروفة حاليا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمجابهة مشكلات العالم كما تصورها حينئذ وليس لحل تلك المشكلات وكان ذلك فى وقت لم تكن دول العالم الثالث قد نشأت ولم تعرف مشكلاتها ولا مشكلات العالم تبعا لذلك على الوجه المعلوم الآن . فقد كان العالم بعد الحرب عالم الدول الغنية ولكنه الان عالم الدول الفقيرة ولذلك اكتشفت دول العالم الثالث أن القواعد والاساليب المتبعة فى المؤسسات الدولية - ومنها الامم المتحدة



لا تمثل ما يناسبها أو ما يصلح لمجابهة المشكلات القائمة والمتوقعة ، مما دعاها الى محاولة تصحيح تلك الأوضاع والسعى الى المشاركة بدور حقيقى فى المؤسسات الدولية . وكان من جراء ذلك مثلاً فى الامم المتحدة انشاء منظمات وهيئات جديدة ولكن هذه كانت خطوات محدودة اذ أصبح من اللازم اعادة صياغة وتنظيم المؤسسات الدولية عامة مع مراعاة أهداف رئيسية ثلاث هى : ديمقراطية سليمة شاملة — وكفاءة متزايدة وتماسك أكبر بين الدول ، وهذه كلها ضرورة للمشاركة العادلة بين جميع الدول فى معالجة مشكلات الحاضر والمستقبل وفى هذا الخصوص تركز البحث على الامم المتحدة . ومنظماتها التى تعمل ولا شك بنقائص ومحدودية فى كثير من الجوانب ولكنها على أية حال تمثل الجهاز الوحيد الذى يمكن أن يقوم بعد تطويره بدور رئيسى فى بناء عالم عادل فى المستقبل . فمن المعلوم أن مشاكل العالم لا يمكن حلها واحدة واحدة بمعزل عن المشاكل الاخرى وأن التشابك بينها — معقد موضوعياً وكذلك سياسياً — اذ أن العالم ملئ بالدول متوسطة القوى ومتوسطة الغنى بجانب الدول العظمى والصغرى وأن التصرفات الفعلية تتم على مختلف المستويات وأن الاختصار على الاتصالات الثنائية بين الدول والاطراف المعنية لا يكفى مطلقاً للوصول الى التوازن المطلوب للنشاط الدولى عامة .

### ١٣. التشابك العالمى على مستوى الكوكب كله :

زاد التشابك بين مختلف الدول كبيرها وصغيرها فى المشكلات الداخلية والخارجية ولو أن الدول صاحبة النفوذ والقوة كانت حتى الان أقل ادراكاً وتقديرًا لهذا التطور فمضت فوجئت بتصرف الدول المصدرة للبترول حين تماسكت فيما بينها فيما أصبح فيما بعد محورا للنظر فى العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب . فهناك تشابك ناشئ عن الحاجة الى الغذاء وآخر ناشئ عن الحاجة الى الطاقة وهناك تشابك ثالث لضرورة المحافظة على



البيئة العامة للحياة في الأرض لصالح البشرية كلها وأخيراً هناك التشابك الناشئ عن ضرورة انقاص الفوارق بين مختلف الجماعات البشرية ° وتختلف نظرة الدول الغنية عن نظرة الدول الفقيرة لهذه الموضوعات ولكن من الواضح أن الحلول لا يمكن أن تتم إذا انعزلت دولة — مهما كبرت — وتصرفت وحدها في هذه المواضيع الرئيسية ° ولو أن ذلك لا يمنع من أن توجد دولة أو مجموعة دول تحاول العمل منفردة وتحدث هزات صغرت أو كبرت في التوازن الدولي — ومثل ذلك ما ذكر من قبل عن أزمة السيولة والاحتياجات النقدية °

فالقليل من المشكلات الدولية يمكن أن تحل على أساس قطري مما يدعو تدريجياً إلى الاعتراف بهذا التشابك وضرورة الوصول إلى حلول عالمية شاملة ليس فقط في النواحي الاقتصادية والمالية ولكن بالضرورة أيضاً من النواحي السياسية ولكن سيكون من السذاجة حقاً أن نعتبر أن هذا الاعتقاد كاف وحده لكي تتحول تصرفات الدول اليوم من النظر إلى مصالحها الفردية إلى النظرة الرشيدة الدولية السليمة ولذلك يلزم استبيان النواحي التي يكون فيها هذا التحول في العلاقات أقرب إلى النجاح إذ أنه لا يمكن أن يحدث بنفس الكفاءة والنجاح في كل ناحية من النواحي التي ينبغي في النهاية أن يمتد إليها ° وفي هذا تقدير لحقائق "الاستقلال" — السياسي التي لا بد منها دون أن تتجاوز إلى إهمال التشابك وضرورة التوازن الدولي التي بدونها تتعقد المشكلات حتى تصل إلى درجة الحرب والدمار °



## الفصل الرابع

### التقدم في مباحثات اقامة النظام الجديد

#### ٤.١ بعض التطورات الاخيرة :

لقد بدأت فعلا المباحثات بشأن اقامة النظام الجديد في عدة نواح مترابطة هذا ولو أن السنوات الاخيرة قد شهدت مجابهاات وتحديات بين مجموعة الدول الغربية الصناعية ودول العالم الثالث إلا أن هناك من الادلة ما يشير الى امتداد الوعي لدى السياسيين في الجانبين بضرورة التوصل الى تفاهم ونظرة جديدة الى المشكلات العالمية عبر " ستار الفقر الحاجز " بينهما وسيوضح هذا الفصل موقف مجموعات الدول المختلفة .

انه من الصحيح أن رجال السياسة في الدول الصناعية قد لا تدفعهم الى مائدة التفاوض الفاقة في الدول النامية ولكن الاوضاع المهيمنة المختلفة في دولهم التي زادت غنى على غنى وحوصصهم الشديد على ضمان حصولهم على البترول والطاقة ، ولكن الدول النامية رفضت مناقشة هذه الموضوعات مستقلة عما يتصل بها من أوضاع مؤسسية مكررة القول بأن النظام الجديد لا بد يقوم كوحده و ككل متماسك وليس على صورة أجزاء منفصلة وعلى أساس حق الدول في السيطرة على مواردها ومصادره ، ما تملكه المؤسسات الأجنبية وفقا لاحكام قوانينها النظرية وليست القوانين الدولية . كما أن النظام الجديد لا بد أن يشمل نقلا للموارد الحقيقية لدول العالم الثالث ودستورا للأساليب التي تتبع في نقل التكنولوجيا واعادة بناء النظام النقدي الدولي ونظام التجارة الدولية وليس فقط تثبيت أسعار المواد الأولية ولكن ربطها بتطور أسعار



المواد المصنعة التي تنتجها الدول الصناعية ° وقد وردت هذه العبادئ في ( برنامج العمل ) الذي وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها السادسة الاستثنائية وكذلك في ميثاق الواجبات والحقوق الاقتصادية للدول الذي ووفق عليه في ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ الذي كان قد اقترحه رئيس جمهورية المكسيك وتم اعداده بواسطة لجنة من ممثلي ٤٠ دولة اقيمت في منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ويشمل ١٥ مبدأ عاماً لحماية مصالح الدول النامية °

وقد فوجئت الكثير من الدول الصناعية بطلبات الدول النامية كما وردت في الميثاق وفي برنامج العمل واستهانوا بها على أنها متطرفة ° فلم يقبل الميثاق سوى دولاً واحدة وهي السويد وصوت ضده الولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا والدانمارك ولوكسمبورج وامتنعت عن التصويت عليه معظم الدول الغربية الأخرى ° ثم عقدت الجمعية دورة استثنائية ثانية بعد حوالي عام لمناقشة إقامة النظام الدولي في جو كان أقرب إلى اتخاذ القرارات وكانت الدول الصناعية فيما يبدو قد راجعت نفسها وقدرت خطورة إرباك النظام الدولي القائم وراعت تصرفات مجموعة دول الأوبك فقدمت بعضها ببعض المقترحات المتواضعة مثل الولايات المتحدة وتحدث مندوبوها عن ضرورة التفاهم بدلاً من المجابهة حتى أن هنري كيسنجر قال في كلمة للدول النامية " لقد سمعنا أصواتكم ° لقد فهمنا آمالكم وأننا سنشارك في الجهود لتحقيقها " ومنذ ذلك الحين وضع في المقالات والندوات الصادرة عن الدوائر الغربية تعبيراً عن خطورة المجابهة بين الكتلتين وضرورة التفاهم وكذلك بدأ عدد كبير من " المفاوضات " والحوارات التي قامت لمحاولة التوصل إلى حلول بين المجموعتين ° ولكن هذا الاستعداد للمناقشة في ذاته لا يكفي إذ أن المطلوب هو الأدلة الواضحة المحددة على الاستعداد لتغيير



التركيب العام للنظام القائم ما حدث حتى الان هو اقتراح بعض التعدلات على  
النظم القائمة لحسب ° يرجع هذا التقاعس في احداث التغيير المطلوب الى مفهوميين  
خاطئين لدى الدول الصناعية الاول أن النظام القائم يصلح لمجابهة مشكلات  
المستقبل والثاني أنه بالنسبة للدول الصناعية وخاصة الكبرى الاستقلال والتصرف  
المنفرد لازال بابا مفتوحا ومكنا لهم ° بينما بالفحص الدقيق تبين استحالة  
صحة أى من هذين الفرضين °

#### ٤.٢ موقف الدول الغربية :

كانت الولايات المتحدة بعد الدورة السادسة قد دعت الدول الغربية الى  
الاتحاد والتماسك في وجه دول العالم الثالث ولكن يبدو أن هذا الموقف قد تغير  
أخيرا في وسط مجموعة الدول الغربية بعد أن كان الهدف مقاومة طلبات الدول  
النامية باستخدام اجراءات جزئية أو شكلية ، لاضعاف تماسكها وكانت الدول الغربية  
وخاصة الولايات المتحدة والمانيا تدعو الى تقوية " السوق الحرة " التي ليست حرة  
في الواقع أولا تشمل الحرية عدا تجارة الأفراد ورؤوس الاموال كما أن سياسات الدول  
الصناعية في دعم انتاجها الزراعى وكذلك في دعم صناعتها أمام المنافسة المحتملة من  
صادرات الدول النامية الصناعية يدل بوضوح على عدم اتباعها سياسة حرية السوق  
التي استغلت لاقامة حواجز حامية لاقتصادها عدا أنها برفع أسعار منتجاتها  
قد استردت الجزء الأكبر من الأرصدة البترولية التي دفعتها للدول المصدرة وبذلك  
زادت سيطرتها عن طريق السوق الدولية بعد أن تمكنت من امتصاص الفائض من أرصدة  
الدول المصدرة للبترول التي اتضح أنها في الواقع قد زاد ارتباطها بعجلة الدول  
الصناعية مما يلزمها باستمرار تدفق مواردها من النفط الى الدول الصناعية °



ويزداد تدريجيا الفارق النسبي بين أسعار المواد الأولية وأسعار المواد الصناعية وكذلك بالتعبية يزداد العجز في موازين الدفع في الدول النامية التي ارتفعت متأخراتها الى ٣٠ بليون دولار في سنة ١٩٧٢ بعد أن كانت ١٢ بليون فقط سنة ١٩٦٠ وينتظر أن يرتفع مرة أخرى الى ٤٥ بليون دولار في سنة ١٩٧٦ ومعنى ذلك أن صافي المعاملات الرأسمالية لا يبدو في الاتجاه الصحيح لمعاونة الدول النامية \* وثايرجث في الولايات المتحدة وكندا عن استخدام الغذاء كسلاح في الصراع الاقتصادي ولكن ظهر أن مخاطره قد تزيد بكثير على فوائده ولو أن ذلك لا يمنع من استخدامه بحرص وفي أوضاع محددة \*

وأصبح واضحا أن كل هذه السياسات قصيرة النظر \* وفي مؤتمر التنمية والتجارة الرابع في نيروبي أمكن للدول النامية أن تصمد أمام ضغوط الدول الصناعية ولو أن نتائج المؤتمر الايجابية قليلة الا أن هذا الصمود مع رفض بعض المقترحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة وغيرها في اللحظة الاخيرة تعتبر استمرار الروح العمل المشترك بين الدول النامية التي اكدت عزمها على تمويل صندوق المواد الأولية المقترح بنفسها ورفضت محاولات تشتيت جهودها \*

وللولايات المتحدة بموجب قوتها وحجمها الاقتصادي دور هام في هذه المباحثات وغيرها التي قد تدور بين الشمال والجنوب على أساس تفهم وجهات النظر التي يقدمها الطرف الاخر وكذلك ضرورة مراجعة وجهات النظر التي تقدر على أساس التطورات المتتابعة ومما يؤسف له حقا عدم وجود الاجهزة والوسائل داخل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية للقيام بهذه المراجعة والتفهم المطلوب في الوقت المناسب والقدر



اللائم وخاصة من حيث ارتباط المشاكل الداخلية بالسياسات الخارجية لكل دولة أو مجموعة من الدول بما أدى مثلاً في مؤتمر الغذاء العالمي إلى تضارب موقف الدولة الواحدة وسيؤدي دائماً إلى عدم تقدم حكومات تلك الدول إلى شعورها بآراء — وسياسات واضحة تحقق مصالحهم ليس في المدى القصير فحسب بل أيضاً بالنسبة للأجيال القادمة °

وفي الدورة السابعة ظهر أن الدول الصناعية رأت الاختفاء وراء موقف الولايات المتحدة المتشدد حتى تتجنب المناقشة الجديدة في المشاكل المعروضة وامتد هذا الموقف إلى دوائر السوق الأوروبية حيث فشلت الدول التسع مثلاً في اتخاذ موقف موحد في مؤتمر التجارة الرابع °

### ٤.٣ موقف الدول الاشتراكية :

ثم خطر حقيقي أن تتحول الجهود نحو إقامة نظام دولي جديد إلى محاورة بين الدول الغربية والدول النامية ، بينما هذا النظام لا يمكن أن يقوم صحيحاً إلا بمشاركة دول العالم الثاني أي الدول الاشتراكية لأن العلاقات الغربية الجنوبية لا يمكن أن تقوم بمعزل عن تلك الدول — كما أن هناك تدرجاً في وضع الدول وتكتلها اقتصادياً على الرغم من نظمها السياسية مما دعا مثلاً كوبا ويوغسلافيا ورومانيا إلى التقرب من دول العالم الثالث بل والانضمام إليها صراحة ° فالعالم في الحقيقة له أوضاع أكثر تعقيداً من أن يمثل بمجموعات من الدول المتماثلة الواضحة مما يتعذر معه السعي إلى نظام عالمي جديد لا يشمل مجموعه تضم ٥٠ بلليون فرد وتمثل حوالى ثلث النشاط الاقتصادي العالمي وما حدث هو أن



الاتحاد السوفيتي والصين قد ايدتا الدول النامية في السعى لاقامة النظام الجديد ولكنهما تربثتا عند المشاركة الفعلية في المباحثات ° فالاتحاد السوفيتي لديه فيما يبدو اعتراض على المنظمات المالية والاقتصادية التي نشأت بدونه أصلا وهناك اعتراض آخر مستمد نظريا من الماركسيه أن أى تغيير اقتصادى رئيسى لابد وأن يمتد أثره الى الاوضاع السياسية وتوزيع القوى دوليا ولذلك يكرر مندوبو الاتحاد السوفيتي القول في المحافل الدولية ان النظام الجديد لابد وأن يتضمن تعويضا للدول النامية مقابل الاستغلال الاستعماري الذي قامت به الدول الغربية لثروات تلك الدول في فترة تاريخية سابقة ° ولما كانت الدول الاشتراكية لم تشترك في الاستعمار فيكون ليس عليها ( دين ) واجب الاداء ° وقد ذكر الصينيون أيضا هذا الاستغلال ولكنهم لا يظهرون نشاطا كبيرا في المشاركة في الجهود الدولية وفقا للرأى لديهم بأن النظام القائم بما فيه من فوضى كامله نظام ممتاز من وجهة نظرهم °

وقد سبق ذكر موضوع ( التعويض ) في المناقشات التي دارت بشأن ( حقبة التنمية ) في الامم المتحدة ولكن اقامه نظام دولى جديد أمر أكثر امتدادا وخطورة من أن يعوضه الماضى ولا يمكن أن يتم هذا المستقبل بدون مشاركة الاتحاد السوفيتي وخاصة أن قيامه سيؤدي الى ازالة التفاوت والظلم الاجتماعى الذى تنادى به المواثيق الشيوعية ذاتها وأنه سيشمل اصلاحات عملية في المنظمات والمؤسسات المالية والنقدية والتجارة ومشكلة الغذاء وتصنيع الدول النامية واعادة تقسيم العمل بين الدول ونقل التكنولوجيا وغيرها من القضايا الهامة التى لابد للاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية من الاهتمام بها والقيام بدور هام في حلها °



أما عن الرأي الصيني ، فيجب ملاحظة أننا نعيش في عالم التسليح النووي وأن زيادة الفوضى في الأرض قد تؤدي إلى تصرفات رعباً أو يائسة وقد أظهر إلى ذلك الزعيم الإيطالي الشيوعي برلينجر حينما ذكر أن التناقضات في المجتمع الرأسمالي قد تكون من الحدة بحيث تدفع العالم كله إلى الهاوية . والسلام عن طريق التنمية شعار له أهمية خاصة في جنوب شرق آسيا وقد قامت الصين والاتحاد السوفيتي بجهود كثيرة لحفظ السلام بعد الحرب ودعت كل منها إلى التعايش السلمي فيلي العصر النووي وهي من مقتضيات النظام الدولي السليم المستهدف .

#### ٤.٤ مسؤولية الدول النامية :

على الدول النامية مسؤولية كبيرة في تحقيق العدالة والتنمية في العالم وقد وضع ذلك بالتعرف على حتمية التغيرات التي يجب أن تحدث لهذا الغرض ليس في العلاقات بين الدول فحسب ولكن أيضاً في العلاقات الداخلية في كل دولة ، حيث لا زال الاتجاه الفعلي في كثير من هذه الدول يؤدي إلى زياده التفاوت في الدخل وليس إلى تناقصها رغم أن الاعلانات والسياسات القائلة بضرورة تقريب الفوارق بين الدخل مما يؤدي إذا استمر إلى اضعاف الحجة بالإصلاح في المحافظ الدولية ولذلك على الدول النامية أن تعمل داخليا على أحداث هذا الإصلاح واستخدامه كعنصر للمفاوضة للحصول على الإصلاحات الدولية المطلوبة .



## ٥. الطريق الى المستقبل :

ان الدعوة الى اقامة نظام دولى جديد ليست شعارا أجوف ولكنها ظاهرة  
اساسية فى الواقع المعاصر ستتجه اليها حتما كل الدول لصالحها المشترك فى تحديد  
مستقبلها والعلاقات التى تربطها بالدول الاخرى . هذا ومن جهة أخرى لن يحل  
النظام الجديد جميع مشاكل العالم ولكنه سيقبل الفروق بين الدول فى الدخول ويزيد  
من تكافؤ الفرص أمام التنمية والسلام وعلى ذلك ينبغى أن يكون التغيير لاحدائه هدفا  
يلتزم به الجميع .



## القسم الثاني

يجيب هذا القسم على التساؤل - ماذا حدث ؟ - فيبدأ بالفصل الخامس الذي يحدد الاهداف ومدى التنمية في المجال القطري والدولي ويستدل على ضرورة اقامة النظام الدولي الجديد وتحدد العناصر الاساسية التي ينبغي اعتبارها في السعي لاحدائه في الدول الفقيرة والغنية وفقا لاستراتيجيات واضحة هادفة ويعالج الفصل السادس التفاوت الكبير في الدخول الذي يزداد حدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويوضحه بأمثلة رقمية للسكان والغذاء والدخل وبذلك يصل الى تقديرات رقمية للجهود التي ينبغي أن تبذل ° ويختص الفصل السابع بدراسة استراتيجيات التحول والامتيازات المختلفة والموضوعات التي ينبغي أن تعالجها هذه الاستراتيجية °



## الفصل الخامس

### أهداف التنمية ومداها سعيًا وراء النظام الاجتماعي العادل :

#### ٥.١ الأهداف الأساسية للعالم الجديد :

يمكن تلخيص هذه الأهداف في عبارة واحدة وهي ضمان حياة كريمة ورخاء لجميع سكان العالم على أن يشمل ذلك جميع الأجناس والأقليات بما لها من خصائص ثقافية طبيعية أو ثروات متفاوتة .

#### ٥.٢ العناصر الموجبة لتحقيق الهدف :

يمكن التعرف على ستة عناصر هامة في السعي لتحقيق الهدف وهي :

المساواة والعدالة : في الدخول والفرص ليس في الحاضر فقط بل بالنسبة للمستقبل أيضا .

الحرية : ليس بالنسبة لامة على حساب أمة ولا لفرد على حساب الآخرين .  
أنما للجميع بلا تعارض كما يحدده ميثاق حقوق الانسان .

الديموقراطية والمشاركة : وتشمل الديمقراطية هنا المظاهر الاجتماعية والاقتصادية وانها تمتد الى مختلف المستويات في المجتمع ولو أنه من اللازم أن تكون المشاركة بالانتخاب وليس مباشرة في المجتمعات المعقدة التركيب وخاصة عند زيادة عدد السكان .

التماسك : لن يمكن التوصل الى النظام الجديد الا اذا كمل الوعي لدى الملايين بضرورة وقوفهم صفا واحدا وتماسكهم معا لتحقيق ذلك الهدف وأن يمتد هذا التماسك الى الصعيد الداخلي في كل



دولة أيضا كأساس لا بد منه للحصول على المشاركة والعدالة والحقوق  
الاجتماعية °

التنوع الثقافي : لا بد من احترام التنوع الثقافي للدول ومجموعات الشعوب دون أن  
يكون ذلك عائقا لمشاركتهم أو حقوقهم في النظام الجديد ° وقد  
سادت النظم الثقافية الغربية وتعارضت مع الاوضاع الثقافية المحلية  
بينما ينبغي أن يحيا كل شعب وفقا لمثله وتقاليدہ وأن تتبادل  
الثقافات وتتفاعل ولا تتعارض في ذاتها ولا بينها °

سلامة البيئة : لا يمكن للإنسان أن يعيش الا اذا توافرت الاوضاع الكونية اللازمة  
للحياة بما لا يتجاوز الخطر ( الحدود الخارجية ) للتأثير الضار  
على الوجود البشرى °

واذا اجتمعت هذه العناصر كان للفرد المواطن الحق في المشاركة بالجهد والرأى  
كمنتج ومستهلك وصاحب صوت سياسى وجهود ثقافى فى نفس الوقت وعليه واجبات مقابلة  
مستعدة من نفس العناصر °

### ٥.٣ الحاجة الى استراتيجيات جديدة :

دلت الخبرة على أن الاعتماد أكثر مما ينبغي على قوى ( السوق ) لاجداث  
التغيير المطلوب هو اعتماد خاطئ وأنه من الضروري الاحتفاظ بالتوازن بين الاهداف  
الاجتماعية والاهداف الانسانية وذلك كله ينبغي أن ينعكس فى استراتيجيات جديدة  
قومية وقطرية ودولية لا تقتصر على السعى لتحقيق الاهداف المحدودة ولكن فى اطار  
العناصر العامة المشار اليها آنفاً وأنه وان كان السعى لرفع مستوى المعيشة ضرورة  
فى هذه الاستراتيجيات الا أنه على الصعيد الدولى لا ينبغي أن يؤدى الى تمسك أعصى  
مطلق بايدولوجيات خاصة تدعى لنفسها القول بالحق دون غيرها بينما المطلوب الحوار  
المفتوح والبحث المشترك للوصول الى الاهداف العالمية المطلوبة °



#### ٥.٤ مكنونات الاستراتيجيات الجديدة :

حدث ليس كثير بين معنى ( التنمية ) و ( النمو ) والتنمية أشمل ولا تعارض بينهما . وللتنمية أصول خمسة تقوم عليها وتستهدفها الجهود في المجتمعات الغنية والفقيرة على السواء وهي :-

#### اشباع الحاجات :

الفردية والجماعية الضرورية ، المادية والمعنوية مثل الغذاء والكساء من ناحية وحق العمل المنتج والتعليم والترويج والنشاط الثقافي الاجتماعي . وتحديد مستويات الاشباع يختلف وفقا للبيئة والاضاع الاخرى ولكن لا بد من التعارف عليه في كل مجتمع وكذلك في المحيط الدولي عامة .

#### ازالة الفقر :

ولا يقتصر الامر في هذا على الدول النامية فهناك مجموعات من السكان التي تحيق بهم الفاقة في المجتمعات الغنية أيضا ويقدر البنك الدولي أن ٩٠٠ مليون من سكان العالم يعيشون على دخل أقل من ٧٥ دولارا في السنة منهم ٦٥٠ مليون دخلهم أقل من ٥٠ دولارا وهو أقل مستويات المعيشة ويصل الى درجة المجاعة خاصة وأنه لا ينتظر أن يتحسن وضع هذه الملايين في ظل الاوضاع الراهنة بمعدل يزيد على ١٪ سنويا ولذلك ينبغي أن تركز الجهود القطرية على الطبقات الدنيا الأقل ثروة وأن تركز جهود التنمية على مواطن الفقر المدقع في الشعوب والدول .



### التنمية الذاتية والمشاركة :

لا تتم التنمية الا اذا انبعثت من ذات الفرد ورغبته في المشاركة في المجتمع وتحسين أوضاعه وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعات والدول عامة مع ضرورة رعاية الأفراد والمجموعات الاقل قدرة حتى يكمل نضجهم وبذلك تنطلق طاقات الأفراد والشعوب وتصبح التنمية جزءاً من الكيان وليست خارجة عنه ويشمل ذلك الاعتماد على الموارد المحلية والنظم والمؤسسات المألوفة وليس مجرد النقل من الخارج وانتظار هبوط الرزق من السماء ويصح هذا على مختلف المستويات المحلية والقطرية والدولية .  
والتنمية الذاتية على المستوى القطري تعنى الاستقلال وحق الدولة في اتباع سياسات التنمية الأصلح لها دون فرض من الخارج يحد قدراتها أو أساليبها الا ما يكون قد اتفق عليه على المستوى الدولي في صورة اعتماد جماعي . هذا الا أن تطبيق هذه المبادئ على المستوى المحلي ضروري لقيام المشاركة السياسية والاجتماعية الحقيقية .

### ممارسة السلطة العامة :

ينبغي أن تكون هدفها ضمان التنمية والعدالة في الحقوق وليس معنى ذلك بالضرورة الملكية العامة أو تدخل الدولة الواسع ضد الحرية الفردية الاقتصادية والاجتماعية ولكن ممارسة السلطة العامة تكون بالتنظيم والتحديد والتوزيع والعدالة بين مختلف الفئات الا أن هذا لا يمنع من أن تستحوذ الدولة على حقوق اقتصادية أو ملكية موارد الثروة الطبيعية أو بعض عناصر النشاط الاخرى اذا لزم الأمر وكذلك لضمان التعليم والخدمات الاجتماعية الاخرى . ومن أهم مجالات استخدام السلطة



العامة — ضمان العمل المنتج المنظم على أوسع نطاق ومقاومة البطالة — ولتحقيق هذا كله تضع السلطة العامة خططا قصيرة وطويلة المدى للتنمية تتجمع داخليا ثم دوليا وفقا لمعايير وقياسات قد تقوم بوضعها الأمم المتحدة .

### التوازن بين التنمية والبيئة :

أهمل هذا التوازن في الماضي على مختلف المستويات المحلية والقطرية والدولية وينبغي مراعاته في المستقبل باختيار أساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تتعارض — وخاصة في المدى الطويل — مع المحافظة على الاصول الطبيعية وسلامة البيئة البشرية بمعانيها المحدودة وكذلك العامة أى باختصار ينبغي أن تراعى التنمية ( الحدود الداخلية ) المنبثقة من النفس البشرية وكذلك ( الحدود الخارجية ) المتعلقة بالكيان العام للانسان ومعيشتة على سطح الارض دون تعارض بين الهدفين .

### ٥.٥ استراتيجيات جديدة للدول النامية :

على الدول النامية أمام هذه المتطلبات أن تعيد بحث مواردها ونظمها الداخلية حيث أن النشاط الدولي لن يعينها كثيرا اذا لم تبدأ هي بنفسها . ونتائج جهود التنمية في العشرين سنة الماضية في معظم الدول النامية لا تبين على الرضا والارتياح فمعدلات زيادة الدخل ضئيلة لا تتجاوز دولارا واحدا في السنة والتفاوت في الدخل يتسع هوته وحالة الطبقات الاقل دخلا ( ٤٠% من السكان الأدنى دخلا ) ربما تكون قد ساءت عما كانت عليه فعلا من قبل . وليس القصد من التنمية هنا هو اللحاق بالمجتمعات الغربية أو محاكاتهم في نظمهم لان ذلك يؤدي الى تبديد الموارد والضياع



كما أن التنمية لا تتم عن طريق الحرص على معدلات النمو العالية ظنا بأن مزايا الثروة المتراكمة قد تتحدر تدريجيا بالتالي الى الطبقات الأدنى بل أن الأمر يتعلق بتوزيع الدخل وأنماط الانتاج والاستهلاك في كل دولة حيث أن مقياس (الدخل) لا ينطبق مع الأسف على (مقياس التمتع الاجتماعي) ° وهناك أهداف لا غنى عنها مثل اصلاح الزراعى وحقوق العمل والتوزيع الضرائبى وضمان المرافق والتعليم والخدمات التى قد لا تقاس بمقياس النمو ولكن بهدف التطوير الاجتماعى بما فى ذلك السياسة السكانية °

#### ٦. ٥ الاستراتيجيات الجديدة فى الدول الصناعية :

بينما تشكو الدول النامية من قلة مواردها يبدو أن الدول الصناعية تشكو أكثر فأكثر من الكثرة وزيادة الموارد ° فالرخاء المادى فى هذه الدول خلق طلبا متزايدا ( حقيقيا أو مصطنعا ) وأقام صناعات تحاول مقابلة هذا الطلب المتزايد بقوة واقتدار فى صورة استهلاك شعبى متعاظم فيه اسراف وضياح لموارد مادية محدودة يتترك مخلفات ذات آثار سامة أو اشعاعية والكثير منها غير قابل للتحويل الى صور مقبولة فيبقى قائما فى المحيطات وفى الارض بل وفى الفضاء كدليل على حضارة الاستهلاك والاسراف الفارغه ° وليس أدل على هذا الاسراف من أنماط التغذية لدى الطبقات الغنية وخاصة من حيث اللحوم التى يصبح معها استهلاك الفرد من الحبوب أكثر منه فى الدول الفقيرة عدة مرات هذا بينما يذهب ٦٥% من الطعام الذى يقدم فى المطاعم الى أكوام القمامة وكذلك تلقى فى نفس المكان ٢٥% فى مجموع الغذاء الذى تشتربه الطبقات المتوسطة ° ولا يمكن عقلا أو عدلا أن نتصور امتداد الحضارة حتى



يعيش فقراء اليوم مثل الاغنياء القلة الذين يملكون ٩٦% من مجموع السيارات في العالم وكل سيارة تستهلك ١١ طنا من الموارد الطبيعية عدا أثرها على تلوث البيئة الذي قد يزيد حينئذ على ٥٠ ضعف مستواه الحالي . مثل هذا التصور غير معقول ولا مقبول . ومعنى ذلك أن مستقبل العالم لا يمكن أن يعتمد عند تقديره على انماط الاغنياء ولا على مؤشرات الثروة المادية فحسب التي مهما زادت لا تكفى لايجاد العدالة الاجتماعية وحسن توزيع السلطة ، بل أن الحضارة الصناعية كثيرا ما اتسمت بسوء استخدام العلم والتكنولوجيا واهمال القيم الاجتماعية والاخلاقية في سعيها المتواصل المجنون للنمو والاستهلاك ، الذي يتوالد عنه حتما عدم الرضا والشك والقلق مما يلزم معه أن تتبين المجتمعات الصناعية — غربا وشرقا — الوسائل والاستراتيجيات الجديدة لملاقاة هذه المضار تحقيقا لصالحيها وكذلك للمشاركة في اقامة نظام عالمي جديد وعادل للجميع وبإدنى ذي بدء على تلك الدول أن تغير من نظرتها نحو ( النمو ) بحيث تصبح ( سعيا ) نحو ( الرخاء العام ) الذي ينقل بالتالي النظرة العامة من الاستهلاك والاسراف الى حسن تدبير الموارد البشرية والمادية . وثاني ما يلزم بعد ذلك هو أن تخضع التنمية والتطبيق التكنولوجي لقيم المجتمع الجديد وأن توجه التكنولوجيا نحو هذه القيم ولعل هذا في الحقيقة أهم من التخطيط الاقتصادي ، لان التقدم التكنولوجي قد يجعل الضرر ممكنا والواجب مستبعدا وبذلك تضيق فرص الاصلاح بدلا من أن تتسع نظرا لأن ( الثمن ) الاجتماعي الذي يدفع في مثل هذا التقدم التكنولوجي يكون غالبا بالنسبة للأفراد والجماعات أيضا . وعلى الدول الصناعية في المقام الثالث أن تعمل على حسن استخدام الموارد الطبيعية مع الاهتمام بنوعية الاستخدام وليس مجرد الكم ومراعاة أن يتجه قدر أكبر من هذه الموارد الحقيقية نحو الدول النامية ومثل ذلك أن توضع حدود لاستهلاك اللحوم واطالة استخدام السلع



المعمرة والتوسع في استخدام وسائل النقل العامة وليست الخاصة ° ويصفه عامـة  
ينبغي أن تتطور أنماط الاستهلاك في الدول الغنية بملاحظة المجاعة والفاقة التي توجد  
في الدول النامية بحيث تصبح زيادة الاستهلاك عن حد معين جريمة في حق الشعوب  
الآخري وليست كما هي الآن حرية فردية للانفيا ° وفي المقام الرابع على الدول الغنية  
أن تعالج عاجلا حاسما الانفاق الحربي المتزايد الذي يمثل ضياعا للمواد وتعريض  
البشرية لآخطار الكارثة النووية عدا أثره في تلوث البيئة في الأرض كلها °

لتحقق هذه الاتجاهات في المجتمعات الصناعية يلزم اعداد توجيه جديد  
لنظم التعليم والثقافة والاعلام التي يمتد اثرها الى مئات الملايين من أفراد الشعوب  
الغنية والفقيرة بل أن تحقيق هذا الوعي في ذاته هو جزء رئيسي — وجزء هام من قيام  
النظام الدولي المنشود °

#### ٥.٧ خبرة الدول الاشتراكية :

يمكن أن نرى في السويد — وبدرجة أقل في هولندا — بؤاد اتجاه نحو  
تحقيق مثل هذه السياسات التي ترمي الى استخدام السلطة العامة لمجابهة تحديات  
المستقبل المشترك في الدول الغربية ° اذا ركزنا البحث على الدول الاشتراكية فاننا  
نرى من خبرتها في التصنيع السريع والافادة المتوازنة من التقدم التكنولوجي وسياسات  
البحث العلمي ما ينير السبيل ° فقد كان الهدف دائما في تلك الدول هو التعبئة  
القوى للموارد البشرية والطبيعية وتخصيص قدر كبير من الناتج القومي للتنمية الذي  
يعتبر في ذاته المؤشر الاول لكفاءة الاستثمار رغما عن الانتقادات الواضحة بأن النظام



يشكو من المركزية الزائدة وضعف الادارة وعدم كفاية الحوافز وكلها أمور يحاول معالجتها النظام بوسائل مختلفة °

وفي ظل هذه السياسة كان نصيب التعليم من الانفاق متزايدا وأكثر ارتفاعا من نصيب التزايد الاستهلاكي بما أدى الى دفعة ثقافية قوية لعلها من أهم مميزات النظم الاشتراكية المخططة اقتصاديا مما يدل على أن التقدم الحقيقي في التعليم اساس ضروري لضمان التنمية العامة المتواصلة ° أما من ناحية الاستثمار فقد كان التركيز دائما على الصناعة الثقيلة ولو أنه في بعض الاحيان اتضحت أفضلية زيادة الاهتمام بإنتاج السلع الزراعية أو الاستهلاكية ومثل ذلك ما أعلنه رئيس الوزراء كوسيجين في اعلان خطة السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٥ ° وكذلك في خطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ حيث اعتبر تخلف القطاع الزراعي بعد المحاصيل الرديئة في سنة ١٩٧٥ عاملا محسدا للنمو الصناعي ذاته ° هذا في الاتحاد السوفيتي أما في بلغاريا فقد كان التركيز في الاستثمار منذ البداية على القطاع الزراعي ولعل هذا هو السبب في تقدمها الكبير فيما بعد في الصناعة ذاتها التي كانت نسبتها في الصادرات ٤% في سنة ١٩٥٠ فارتفعت الى ٥٥% في سنة ١٩٧٣ ° ونشير هنا أيضا الى نشاط مجلس التعاون الاقتصادي بين دول الكتلة الشرقية الذي كان من أهدافه العمل على تقارب الدخول في الدول المشتركة فيه ولكن ذلك لم يتم بعد بالسرعة التي كانت منتظرة أصلا مما أدى الى مراجعة سياسة التعاون والتركيز على زيادة معدلات الاستثمار في الدول الأقل تقدما وتحديد نظام للتخصص الصناعي وتوزيع العمل وترشيد التعاون بين دول المجموعة عن طريق نقل التكنولوجيا والقيام بمشروعات مشتركة وتنظيم التبادل التجاري والتمويل وينتظر مع هذه الاجراءات أن يتحسن التقارب بين الدول بدرجة كبيرة في سنة ١٩٩٠ °



وفي السنوات الاخيرة كثرت التعاقدات المشتركة بين دول الكتلة الشرقية والدول الغربية حتى زادت أهميته عن تلك المعقودة بين الدول ذاتها وقد بلغت قيمته هذه العقود باليين الدولارات رغم الحواجز الايدولوجية وذلك في عالم يخضع الان أكثر من قبل للمنافسة الدولية أما في يوغوسلافيا فقد نشأ نظام الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج — وهو في الحقيقه نظام لملكية — لانه ينص على عدم تملك وسائل الانتاج لا للأفراد ولا للدولة ولا للمؤسسات الانتاجية وبالتالي لا يجوز مصادرتها انما تدبرها مجموعة المشتركين والمستفيدين منها أى الجماعة المحلية والقطرية أى جماعة التشكيل السياسى وبذلك ترتبط نظم الادارة بالتشكيل السياسى واتخاذ القرارات — وثالث الامور أن عائد الانتاج يتوزع على المشتركين والمستفيدين على أوسع نطاق ° ويرتبط هذا النظام الداخلى فى مجموعه بالسياسة الخارجية اليوغوسلافية °

وكانت الصين هى التى أوضحت معنى الاعتماد على الذات فى التنمية بأحلى صورة ° فقد تمكنت رغمًا عن مستوى الدخل المنخفض فيها الذى لا يزيد على ٢٥٠ دولارا فى سنوات قليلة من تحقيق الكفاية الغذائية والصحية ومحاولا امية تقريبا ° مع خلق صناعات محلية متفوقة ومتنوعة باتباع أساليب تكنولوجية مبتكرة لا تعتمد أساسا — كما فى باقى انحاء العالم — على قيام المجتمعات الحضرية والتصنيع كبير الحجم النمطى ° كل ذلك دون توسيع الفوارق فى الدخول وقيام نظام للحوافز يضمن ارتفاع الكفاءة الاقتصادية والانتاجية ° وهذا كانت التنمية الصينية قائمة حول الأفراد ومن أجلهم على أساس أن محاربة الفقر لا يمكن أن تتم الا بالهجوم المباشر عليه مع تحقيق الحاجات الضرورية لجمهير الشعب الكادحة °



## ٨. هـ الحاجة الى تصور جديد للسيادة القطرية:

سبقت الإشارة الى أن من مقتضيات النظام العادل اقتصاديا واجتماعيا توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرارات اذا كانت هذه القرارات تتصل بالمستثمرين فيه ولا تتصل الا بدرجة أقل بمجموعات أخرى لانه في هذه الحالة لابد من اشتراك المجموعات الاخرى أى وقع مستوى اتخاذ القرار حينما تكون آثاره الخارجة عن المجموعة أوضح وتصبح هذه القاعدة كذلك فيما بين الدول أى لابد من اتخاذ القرارات على المستوى العالمى حينما تكون آثارها ممتدة الى مجموعة الدول وهذا تنظيم أساسى مطلوب فى النظام الجديد. وفيه تكون كل دولة مسئولة وحدها عن اتخاذ القرارات التى تؤثر فى تمتعها الاقتصادية والاجتماعية وأن تكون فى ذلك محمية من امتداد آثار القرارات التى تتخذها دولة أخرى بما يضر بقرارات الدولة الأولى وبالعكس لا يصح أن تكون القرارات التى تتخذها دولة ما ضاره بدولة أخرى — وفى هذا معنى جديد للسيادة القطرية التى ينبغي ألا تتعارض مع القواعد الدولية الجديدة التى تشرف على وضعها وتطبيقها مؤسسات دولية عن طريق المباحثات والاتفاقات — أى أن قيام هذه المؤسسات الدولية ونجاحها فى هذا العمل يعتبر ضرورة للسيادة القومية ذاتها على الاراضى والثروة القومية — ويتم الاتفاق اذا لزم بالتحكيم الاجبارى بعد استنفاد فرص المباحثة والاتفاق المباشر وبذلك أيضا يمكن تفادى قيام المنازعات التى تؤدى الى استخدام القوة وعدم الاستقرار. وقد نشأت فعلا حالات من النزاع — مثل ذلك بين فرنسا واستراليا ونيوزيلندا بشأن التجارب النووية — وكذلك حالات من الاتفاق مثل الذى تم بين دول الشمال فى موضوع حماية البيئة تضمنت انجاءها واضحا نحو هذا التعريف الجديد لمعنى السيادة القومية.



وفي عالم المستقبل سيزداد التشابك والترابط بين الدول في مختلف النواحي وسيكون من الطبيعي أن يقوم تعاون وثيق اختياري بينها اذا شاءت تطبيقا لمبدأ التنمية الذاتية وخاصة في الموضوعات التي لا يمكن حلها بواسطة كل دولة على حدة وفي هذا التجمع التنموي صورة أخرى لتطوير مبدأ السيادة القومية القديمة لمواجهة مشاكل المستقبل بتفسيرها ليس مجرد تفسير جغرافي سكاني ، بل بتوسيع ذلك الى التفسير الموضوعي القائم على القرارات التي تتخذها وامتداد آثارها الى ما وراء الحدود الجغرافية وتطبيق هذا التفسير يؤدي تدريجيا الى التعرف على قاعدة ( الارث المشترك للبشرية كلها ) الذي لا بد وأن ينطبق تدريجيا على بعض مصادير الثروة البشرية والمادية بما يجعل تنمية هذه الموارد واستخدامها في أية بقعة معينة خاضعا لاعتبارات قطرية وكذلك لاعتبارات دولية في نفس الوقت . وتتضح ضرورة هذا المبدأ خاصة بالنسبة لاستغلال المحيطات وغيرها ويتضمن هذا المبدأ بالضرورة توجيه الموارد للأغراض السلمية وليس للحرب وكذلك صيانتها والحفاظ عليها وتنميتها للأجيال المستقبلية والحفاظ على البيئة الانسانية . وتنطبق هذه القواعد مثلا على استخدام الهواء الجوي والمعادن والمعرفة العلمية والتكنولوجية .

واذا قبلت قاعدة ( السيادة القطرية الموضوعية ) سيلزم اقامة المؤسسات الدولية المتوازنة التكوين للتطبيق وتحقيق مركزية اتخاذ القرارات ولا مركزية التنفيذ المحلي الذي يؤدي في النهاية الى معنى الاستقلال المحلي لا يعارض بل يعتبر ضرورة تدعو الى قيام المؤسسات الدولية المنظمة له على الوجه المبين آنفا .



## الفصل السادس

### انقاص الفوارق بين الاغنيا والفقرا في العالم

٦.١ يهدف البحث في هذا الفصل الى تحديد التفاوت في الدخول بين الأغنياء والفقراء والنظر في احتمال اقلالها وذلك بطرق رقمية توضح اتجاهات التطور وتقديم عظم المهمات التي يسعى الى تحقيقها وبالتالي اماكن متابعة التقدم في التنفيذ في الاتجاهات المطلوبة . ولتحقيق هذا الغرض سنستخدم المؤشرات الاتية :-  
نمو السكان — توافر الغذاء — والدخل الفردي — والدخل الصناعي — ولا بد أن نراعي أن التوضيح الرقمي غرضه في النهاية هو التعرف النوعي على المشاكل وقدرها ولذلك فالأرقام المذكورة ليست تنبؤاً دقيقاً بما سيحدث ولا نتيجة لتركيب نماذج معدة ، إنما هي لتوضيح قدر المشكلات الدولية واحتمالات تطورها وفقاً لتطورات مختلفة . وقبل الدخول في الموضوع نصف باختصار الوضع الراهن في العالم .

#### ٦.٢ تفاوت الدخول — الموقف الحاضر :

يبلغ متوسط دخل الفرد في الدول الغنية ( جميع الأرقام ترجع الى ١٩٧٠ ) في الشريحة العشرية العليا حوالي ٣٣٠٠ دولار مقابل ٢٢٥ دولار للفرد ( في الشريحة العشرية السفلى ) في الدول الفقيرة والنسبة بينهما ١٣ : ١ وهذا التفاوت يعتبر غير مقبول من وجهة امكانية تحقيق المعيشة الكريمة وكذلك يعتبر خطراً على السلم والاستقرار السياسي ولا يتفق ومبادئ النظام الاجتماعي العادل وبذلك يصبح انقاص هذا التفاوت أولوية كبرى ضمن أهداف الجماعة الانسانية كلها التي عليها أن تعمل ذلك



حتى يمكنها ضمان مستقبلها في هذا القرن وتحقيق صالحها فيما بعد °

### ٣.٦ احتمالات المستقبل : صورة من تحدياته :

لا شك أن بيانات كثيرة رقمية وإحصائية لازالت تنقصنا عند محاولة تقدير وضع التنمية في العالم حاليا وفي المستقبل ° وثمة تفاوت كبير في النظرة الى هذه الأمور لعل من أظهرها التفاوت بين نظرات مجموعتين من العلماء الأولى رجال الاقتصاد والتكنولوجيا والجيولوجيا والزراعة من جهة ومن جهة ثانية علماء البيئة والبيولوجيا ° ولتمثيل ما بينهما من فوارق نعرض صورتين الأولى نسميها الصورة الأعلى وتمثل رأي المجموعة الأولى والأخرى الصورة الأدنى وتمثل رأي المجموعة الثانية ويمكن الجمع بين الصورتين بنسب مختلفه اذا شئ ذلك °

وقد أدخلنا في التحليل : السكان - الدخل للفرد - الدخل للفرد المتولد من الصناعة التحويلية وأخيرا الطلب على الغذاء والبديل (ب) يمثل رأيا متفائلا بإمكان توافر الغذاء بدرجة أكبر وكذلك الطاقة دون أضرار بالبيئة العالمية ° أما البديلين ( ١٠١ ) ، ( ٢٠١ ) فيمثلان رأيا أكثر حرصا بدرجتين مختلفتين وفي جميع البدائل نفترض إمكان حدوث تنميه سريعة في دول العالم الثالث وأنه لن تحدث كوارث من صنع الطبيعة أو الانسان أو تفكك خطير في كيان الدول الصناعية التي يفترض أنها ستخرج من حالة الكساد الراهنة بعد سنوات قليلة دون أن تحقق بالضرورة معدلات النمو العالية السابقة ° وقد حسبنا التقديرات لمدة ٤٢ سنة ويتم التغيير في اثنائها تدريجيا مع ملاحظة أن في السنوات الأولى نفترض الترابط بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ثم يزداد تكتل هذه الدول الاخيرة في مجموعات اقتصادية مما ينقص



اعتمادها على الدول الصناعية ° وقبل أن نناقش البدائل الثلاثة يلزم فحص موقف  
الغذاء لأنه يمثل العنصر النادر الهام الذي يجابه العالم في السنوات القادمة °

فمن حيث المساحة المزروعة يلاحظ أن  $\frac{1}{3}$  مساحة الأرض يدخل حاليا في  
الانتاج الزراعى ولا ينتظر أن تضاف اليه مساحات جديدة كبيرة ففى السنوات  
الماضية كانت دول العالم الثالث تزيد مساحة أرضها الزراعية بنسبه ٠.٧ % سنويا  
ولكن لا ينتظر أن يستمر ذلك طويلا بحيث قدر أنه على سنة ١٩٨٥ يكون الانسان  
قد ادخل في نطاق الزراعة كل الأراضى التى تصلح لذلك ° ويبقى بعد ذلك الأمل  
معقودا على زيادة الانتاج ° ومعدلات الانتاج العالية فى الدول الصناعية كثيرا  
ما تتم بنفقة مرتفعة مما لا يحتملها لئلا مناسبا للتعرف على امكانية زيادة الانتاج فى  
الدول النامية مستقبلا ° كما أن موارد الماء قد تصبح عاملا محددا للتنمية الزراعية  
وكذلك التحول البطئ فى الظروف الجوية الذى لا يساعد على زيادة الغلة الزراعية °  
وكانت منظمة الاغذية والزراعة قد قدرت فى خطتها التأشيرية للزراعة معدل زيادة  
سنوية ٤ % وهو تقدير متفائل ولذلك تعتبر ٣ % سنويا معدلا أقرب الى القبول وهو  
يكفى اذا تحقق لمضاعفة المنتج الزراعى فى العالم من ٣ - ٤ أضعاف فى الفترة  
التي تحت البحث - وكذلك تدل الحسابات الدقيقة التى أجراها ليكنغ على أن  
ثلاثة أضعاف هى غاية ما يمكن أن يروى °



وبدراسة التنمية في أوروبا الشرقية واليابان وبعض الدول البترولية نرى أن معدل قدره ٥% زيادة سنوية في الدخل الفردي ممكن وهذا القدر يؤدي إلى مضاعفة الدخل الفردي في ١٤ سنة أي مضاعفته ٨ مرات في ٤٢ سنة أي زيادة دخل المجموعة الأفقر في العالم من ٢٢٥ دولارا في سنة ١٩٧٠ إلى ٢٠٤٠ دولارا في سنة ٢٠١٢ وهو رقم يقل عن المتوسط القائم حاليا في الدول الصناعية .

وإذا فرضنا أن الدول الصناعية سيكون معدل زيادة الدخل الفردي فيها سنويا هو ٣,٣% (نفس معدل الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠) فإن ذلك يؤدي إلى مضاعفة الدخل ٤ مرات في سنة ٢٠١٢ (البديل ب) فيصل إلى ١١٠٠٠ دولار لكل الدول الصناعية بينما يرتفع إلى ١٣٢٠٠ دولار لاكتوها رضاء . ونتيجة هذا أن — التفاوت في الدخل يصبح ٦ مرات بدلا من ١٣ . وهذا تفاوت يعتبر (على الرغم من كل الفروض التي ادخلت) غير مقبول .

وفي نفس الفترة تكون الزيادة السنوية في الطلب على الغذاء ٣,٦% مما يلزم معه مضاعفة المنتج الزراعي ٥رضعفا أي أكثر من التقديرات المشار إليها آنفا . وفي البديل (أ) خفض معدل زيادة الدخل الكلي في الدول الصناعية إلى ٣,١% وهو ذاته معدل زيادة الموارد الغذائية وبالتالي نقص معدل زيادة الدخل الفردي إلى ١,٢ر بحيث يصل إلى ٤٥٠٠ دولارا في سنة ٢٠١٢ . هذا بينما في البديل (أ) ادخل معدل زيادة سكانية أقل مما اعتبر في البدلين السابقين مما ينقص الضغط على الموارد الغذائية .



وتشير التقديرات الرقمية الى أن الانتاج الصناعى العالمى فى سنة ١٩٢٠ يتوزع بنسبه ٣ % لافريقيا و ٢٦ % لاسيا و ٤٠ % لامريكا اللاتينية والباقى وقدره ٩٢٩ %  
للدول الصناعية ولكن هذا الرقم لاخير يهبط الى ٣٥٧ % فى سنة ٢٠١٢ وفقا للبديل (أ) (١٠) وفى النموذجين (أ) (١٠) و (أ) (٢٠) ينقص التفاوت فى الدخل الى ١٣ : ٤ بدلا من ١٣ : ١ حاليا و ١٣ : ٢ فى النموذج (ب) . ويعتبر هذا التفاوت (١٣ : ٤) مقبولا بالكاد حيث أن التفاوت القائم حاليا بين الدول الصناعية الغنية والدول الصناعية الفقيرة لا يزيد على ١ : ٢ بل أن التفاوت فى داخل بعض الدول الصناعية قد وصل الى ١ : ١ .

وفى كل هذه التقديرات التى ذكرت وغيرها تتضح الاهمية القصوى لزيادة نصيب الدول النامية من الانتاج الصناعى العالمى أى سرعة تصنيعها كما أوصى بذلك مؤتمر ليما ( ١٩٧٥ ) الذى طالب بأن يصل نصيب الدول النامية فى التصنيع الى ٢٥ % فى سنة ٢٠٠٠ .



## الفصل السابع

### ٧.١ وسائل التغيير :

واجب التغيير نحو النظام العالمى الجديد يشترك فيها كل فرد وليس فقط رجال السياسة وأصحاب الراى والقرار . ذلك أنه يحتاج الى أقصى درجة من التعاون الفعلى على جميع المستويات وليس التعاون الشكلى أو الرسمى بين المؤسسات القائمة حاليا وسيكون على المؤسسات الدولية الجديدة القيام بالدور المركزى فى توجيه التغيير والتخطيط له واعداد الوسائل المختلفة التى تحقق الاهداف المرجوة ولها تحقيقا لذلك ان تمنح " سلطات معينة " فى اطار تركيب القوى الدولى حتى تتكون من ممارسة تلك السلطات سياسات عامة معروفة لادارة النظام الدولى أو تغييره فى الاتجاه المطلوب أو الغرضين معا .

وفى الوضع الراهن تحتفظ الدول الصناعية بالنصيب الأكبر من القوة فى العالم وهو تركيز ليس من الصالح استمراره ، حيث أن الكثير من القرارات اللازمة لابد وأن تأخذ سلطة اعلى من تلك الدول — هذا بينما فى حالة الدول النامية — سيُلزم الدعوة الى تقوية ( الدولة ) فى كثير من الاحيان حتى يمكن اتخاذ بعض القرارات المطلوبة مثل انقاص فوارق الدخل فى داخل الدولة الواحدة ومع هذا فسيلزم للدول النامية أن تتخذ بعض القرارات على مستوى أعلى من الدولة مثلا فى تكوين مجموعات اقتصادية اكثر قدرة على التقدم والنماء .

### ٧.٢ المؤسسات اللازمة للتغيير :

لتنظيم هذه المؤسسات توجد الخيارات الثلاثة التالية : الاول أن تجمع



( الوسائل ) التي سيطورها بها المجتمع في ( مجموعات ) مناسبة يختص كل منها بمؤسسة معينة وأنسب صورة للتجميع هي ما يتشابه في طريقة التحكم والاشراف . والخيار الثاني ( مستويات اتخاذ القرارات ) وتدرجها فمثلا قد يصح في بعض الحالات التفكير في اتحادات لمؤسسات دولية مثلما اقترح بشأن المحيطات ( انظر الفصل ١٨ ) والخيار الثالث يتصل بعضوية تلك المؤسسات التي لا ينبغي أن تنحصر فقط ودائما في الحكومات بل قد تشمل منظمات غير حكومية ومجموعات أخرى . وفي بحث هذه الواجه المختلفة ينبغي ملاحظة ثلاثة أمور هي أن تكون المؤسسات قابلة لتطبيق مبدأ المشاركة على أوسع نطاق للمجموعات ذات العلاقة . وثانيا أن تكون لها فحوى سياسية بمعنى امكان قيامها في ظل الهيكل السياسي القائم مع قدرتها على تغيير هذا الهيكل لان هذا هو المقصود وليس مجرد تكوير بقاءه ( ٧٤ ) وثالثا أن تكون لها كفاءة عالية بمعنى تحقيق قدر كبير من أهدافها .

وقد دلت الخبرة على أن المؤسسات الدولية عرضة كثيرا للجهود وعدم استمرار الفاعلية في تحقيق اغراضها بتحولها الى تجميع لمصالح صغيرة تحافظ على الاوضاع القائمة اكثر من أن تكون مراكز لقيادة التحول والتغيير في اتجاه الاهداف التي انشئت من اجلها فيصبح شغلها الشاغل المحافظة على كيانها واستمرار بقاءها . ولذلك يصح التفكير في ان تنشأ بعض المؤسسات لفترة معينة وان تتشأن في داخلها أجهزة للنقد والفحص واتخاذ قرارات تصفيتها حينما يلزم ذلك .



### ٧.٣ قيادة عملية التغيير — البدائل — الحلول الاقل من المثلى — المساومات :

نظرا لتعدد وتشعب المشاكل التي تواجه الانسانية — ينبغي دفع الحركة فسي جميع الاتجاهات التي تؤدي الى تحقيق الاغراض ومثل ذلك الاتجاه نحو اتخاذ القرارات المركزية على المستويات الاعلى من المستوى القطري التي هي نتيجة منطقية لتشابك مصالح الدول منفردة وفي نفس الوقت تشجع اتجاهات لاتخاذ القرارات على مستويات أدنى لتحقيق قدر اكبر من الديمقراطية والمشاركة الحقيقية ، بل أن عملية تصفية الاستعمار ذاتها تغيير من النوع الاخير ولا تعارض بين هذين الاتجاهين ° وبجانب عملية التغيير المشار اليها ، علينا أن نتبين بحذر المواقف التي يحتاج الامر فيها الى تغيير طفرى حتى يمكن إيقاف الانحدار المستمر للموقف أو ركوده أمام عوامس التطور المتصلة ومثل هذه المواقف سباق التسليح الرهيب الحالى وتوسيع نطاق القدرة النووية وتزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء والاستهلاك والاسراف في الدول الفسيحة وعجز الدول النامية عن توفير الحاجيات الضرورية لمعيشة سكانها ° ومن المواقف الراكدة التي تحتاج الى تحريك — التكاثر في تنشيط التعاون الدولى من أجل التنمية والتعاضد عن تطوير النظم الاجتماعية البالية °

ونظرا لتوزيع القوى السياسية الحالية وما يمكن اعتباره ( ممكنا ) سياسيا من مقترحات فان علينا أن نتجنب تقديم صور للمستقبل محددة المعالم في التفاصيل على المدى الطويل إذ أن الانشغال بهذه الصور التفصيلية قد يكون خطرا وليس عونا لعملية التغيير المطلوب في مجال التطور الاجتماعى الدولى ولكن علينا أن نتبين بعض القواعد الموجهة لعملية التغيير التي يؤدي تطبيقها الى التقدم في الطريق المطلوب ولو انها عادة لا تتحقق بالكامل ولذلك يجب أن نكون دائما على استعداد لقبول الحلول التي



هى أقل من الحل الامثل والمساومة على ذلك — اذا كان ذلك ضرورياً — بدلا من التوقف تماما عن التقدم ولهذا يكون دائما امامنا البدائل اللازمة لمثل هذه التصرفات .

#### ٤ . ٧ تغيير هيكل القوى :

لم يصل الوعى بعد بالدول الصناعية الغنية أن تتنازل طواعية — لصالحها — عن بعض سلطاتها لمؤسسات دولية بالدرجة الكافية للتقدم نحو اقامة النظام الدولى العادل . ولا ينتظر أن ينشأ هذا الوعى أو يقوى الا ببطء . ولكن الدول النامية لا يمكنها الصبر كثيرا على الوضع القائم وذلك لامناص لها من أن نجمع قواها الذاتية وتعمل من جانبها على تحريك الموقف والحصول على فرص أكثر عدالة فى المباحثات الجارية والقادمة فى هذا الشأن وكذلك فى نفس الوقت للمعاونة فى ايجاد الوعى المطلوب فى الدول الغنية .

وفى هذا الوضع ، يحدث التغيير بالقوة — ولعلنا نرى حولنا وسنرى فى الاجيال القادمة — استخدامات كثيرة للقوة السافرة فى احداث تغييرات فى هذا الاتجاه أو ذلك ولكن استخدام القوة يثير خطر الحرب النووية هذا أنه قابل للامتداد والتوسع ليشمل اطرافا أكثر ولعل المفكرين الذين كانوا ينادون بالتغييرات الثورية لم يكن فى ذهنهم الخطر النووى — لهذا كله على دول العالم الثالث الا تلجأ الى القوة المسلحة فى سعيها الى تحقيق النظام الدولى العادل بل تلجأ الى وسائل أخرى .

وفى مقدمه هذه الوسائل السيطرة على مواردها الطبيعية كما اتضح من خبرة الدول المصدرة للبتروى فى السنوات الاخيرة ذلك أن الدول الصناعية تحتاج الى



المواد المعدنية الخام لاستمرار نموها ° ومثل ذلك أن الولايات المتحدة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ امتد اعتمادها على استيراد المواد المعدنية بأكثر من نصف احتياجاتها إلى ٦ خامات بعد أن كان ٤ وسيزداد إلى ٩ في سنة ١٩٨٥ وذلك من بين ١٣ مادة خام رئيسية °

وكذلك يمكن للدول النامية أن تزيد من سيطرتها على الاستثمارات الأجنبية التي تزداد أهميتها بالنسبة للدول الصناعية ° فمثلا ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٩ زادت نسبة الأرباح المحولة إلى الولايات المتحدة من استثماراتها الخارجية إلى الأرباح الكلية من ٩% إلى ٢٨% °

وكذلك يمكن لبعض الدول النامية أن تبين ميزة أفضلية لمنتجاتها الطبيعية بالمقارنة للمنتجات الصناعية البديلة وخاصة أن في بعض الحالات سيكون العامل المحدد لنمو إنتاج الدول الصناعية هو عدم توافر المياه مثلا أو غيره °

وسيكون أيضا من الممكن ( إقامة تحالفات قوى جديدة ) بين أطراف مختلفة على أساس المساواة وتقابل المصالح المشتركة لمجموعات من دول مختلفة ولعل الاقتراح الذي ورد في تقرير إصلاح الأمم المتحدة عن قيام " مجموعات " استشارية أو تفاوضية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يفتح السبيل أمام اقتراح مثل هذه " التحالفات " التي قد يكون مثلها التحالف بين اتحادات المستهلكين في الدول الصناعية وبين منظمة التجارة والتنمية الدولية أو بين اتحادات منتجي المعادن الثقيلة ومنظمة الأمم المتحدة للصناعة أو بين منتجي المواد الغذائية ومنظمة الأغذية والزراعة ° كما قد تكون هذه التحالفات بين الدول الصناعية الصغرى والمتوسطة لرعاية



مصالحتها أمام الدول الكبرى وكذلك ينبغي بذل جهد كبير للتعرف على إمكان تشابه مصالح دول نامية فيما بينها بسبب الجيرة أو تماثل الانتاج التصديري أو الانتاج التبادلي التكميلي أو تطابق المشكلات مثل تخفيف عبء المديونية الخارجية أو نقص موارد المياه أو وفرتها • وهناك فرص كثيرة لاعادة تكوين هيكل القوى الدولية خاصة على اساس تعاون الدول المصدرة للبترول مع باقى دول العالم الثالث ويطبق مبدأ التنمية الذاتية الى أقصى قدر ممكن • ولكن أقوى سلاح في يد الدول النامية هو ( تماسكها ) معا وبدونه سيصعب التقدم في هذا الطريق •

#### ٧٥. البحث عن الافكار المناسبة — واجب الخبراء :

في النهاية الغلبة في العالم للافكار المنطقية والاخلاقية وليس للمصالح المكتسبة هذا هو سلاح التفكير الذي يملكه العلماء والفلاسفة والمواطنون الصالحون الذين يعملون على قبول وتنفيذ هذه الافكار والآراء • ولذلك يصح أن نتبين الموارد المتاحة من خبرة العلماء والمفكرين التي ينبغي توجيهها نحو القضايا ذات الجدوى بمعنى قدرتها على التفاعل مع الواقع لاحداث التغييرات المطلوبة وخاصة من حيث انقصاص الفوارق في الدخول ورفع عبء الفاقة عن كاهل الملايين من المعدمين •

ومن أهم نقاط هذا البحث السعى نحو التداخل والتبادل بين فروع المعرفة والخبرة لاستخدام الفائض من صناعة أو نشاط لتنمية نشاط أو صناعة أخرى حيث أن معظم الخبراء كانوا حتى الآن مركزين جهودهم في فروع منفصلة • وفي المجال السياسي ينتظر أن يكون البحث مجدياً عن ( تجمعات جديدة ) للقوى السياسية مما يوضح مسئولية العلماء ليس فقط قبل حكوماتهم ولكن قبل الانسانية كافة بدلا من انعزالهم



عن تلك المسؤولية خوفاً من بطش السياسة القطرية بهم ° والدور التقليدي للخبراء والعلماء هو الدور الاستشاري بينما يترك اتخاذ القرارات والمسئولية لغيرهم والمطلوب الآن تعديل هذا الدور حيث أنه مع تعقيد المشكلات القائمة وتشابكها لا يمكن للسياسيين تبين وقع قراراتهم بالتفصيل في جميع الاتجاهات بناءً على الحدس والتخمين فحسب ° وليس معنى ذلك أن تنشأ في العالم تكنوقراطية جديدة أو أن نعتبر أن السلطة السياسية ستعجز عن معالجة المشكلات ولكن المطلوب هو الافادة الى اقصى حد من الوسائل العلمية والمعرفة المتشابهة عند اتخاذ تلك القرارات وتنفيذها وأن تكون مشاركة الخبراء الموضوعية في هذا الشأن جزءاً معترفاً به في الصورة الدولية الجديدة وكذلك بالنسبة للجهود القطرية والمحلية — وخاصة بالنسبة للخبراء الذين يعملون دولياً وكانوا ينفصلون عادة عن المسئولية فيما عدا ابداء الرأي بينهم المطلوب الآن هو الجهاد لقبول الرأي وتنفيذه بعد الاقتناع به °

ولا سبيل لدول العالم لهذا الا اذا " حررت " مفكراتها وأجرت مناقشة قضاياها في إطار محافلها بأمانة وصراحة مثلما يرجى حدوثه في " محفل العالم الثالث " الذي تكون أخيراً °

#### ٦.٧ — الرأي العام في الدول الصناعية — تحديات المستقبل والحاجة الى اصلاح اعاليه :

لا بد أن تقبل المقترحات الجديدة بشأن تعديل هيكل القوى لدى قسم كبير من الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية ولا يتأتى هذا الا اذا قامت وسائل اتصال وتبادل معلومات بين المجموعات التي تدعو الى تلك الافكار والجمهير العريضة المطلوب تبنيها لتلك الآراء ° وفي هذه الاتصالات التي تتم بمختلف وسائل الاعلام والحوار



والمناقشة يجب أن تستبعد افكار " الاحسان للفقراء " وتطبيق الاخلاقيات النظرية والانسانية والعاطفية بل يجب ربط النقاش بأهداف التجمعات الصناعية ومستقبل اولادهم ، الذي يتوقف على تفهم مشكلات الدول النامية والعمل على التعاون في حلها خاصة وأن الدلائل قد ظهرت فعلا عن خطورة اهمال هذه المشاكل والتغاضي عنها فهناك الخوف من مصير الاستثمارات الكبرى ومستقبل الشركات متعددة الجنسيات وتفاقم مشاكل العمالة الاجنبية وزيادة نشاط المتطرفين والارهابيين واحتمال تطور النزاعات المحلية الى صراع دولي رهيب . ورجال السياسة في الدول الغربية يدعوننا الى الظن بأن الرأي العام في دولهم غير قابل للتأثر بهذه القضايا وتبعاً لذلك يكون من الصعب احداث التغيير المطلوب ولكن ثمة شواهد كثيرة تدل على العكس من ذلك بأن المواطنين العاديين اكثر ادراكاً لخطورة هذه الامور واستعداداً للمشاركة في حلها . فالحكومات كثيراً ما تخطئ في تقدير وعي مواطنيها والتاريخ يدل على أن الشعب اذا اقتنع بضرورة ما يصبح على استعداد تام لبذل كل جهد وتضحية في سبيل احداث التغيير المطلوب . والدعوة الى اقامة النظام الدولي الجديد تحتاج الى تغييرات متدرجة في انماط الاستهلاك والحياة في الدول الصناعية الغنية وعلى حكومات تلك الدول أن تفتح الطريق للمناقشة والتعرف على المشكلات الحقيقية حتى يستبين الرأي العام بشأنها ولكن حتى الان لازالت معظم حكومات الدول الغربية ترفض الاعتراف بأن أوضاع السيطرة والتسلط التي وصلت اليها بعد انقضاء عهد الاستعمار السافر هي ذاتها مقصية عليها في النهاية وتبعاً لذلك تلجأ تلك الدول الى المحافظة على تلك الاوضاع بدلا من المبادرة الى تبين الاوضاع المستقبلية والعمل على تحقيقها .



أما دعوى السياسيين بأن الرأى العام لا يتقبل مثل هذه الاتجاهات فمردود عليه بأن الرأى العام ليس أمرا منفصلا عن تصرف السياسيين بل هو الى حد ما جزء من تكوينهم وأفعالهم فلا يمكنهم الاحتجاج به بينما هم في الوقت ذاته يشغلون الرأى العام في الكثير من القضايا السفسطائية ° وينبغي أن يمتد الامر الى المستوى الدولى حيث نشطت فى السنوات الاخيرة جماعات الطلاب واتحادات العمال والمفكرين ودعاة التسامح العنصرى والعلماء وغيرهم داخل اجهزة الانتاج وخارجها وكثر الاتصال بينها والترايط للعمل على تكوين رأى عام دولى لرفع مستوى الوعى والانتباه الى خطورة القضايا التى ينبغي معالجتها °

والكثير من الجهود التى بذل في السنوات العشر الماضية في هذه النواحي وخاصة في الدول الصناعية المتوسطة الحجم ° يبدو ظاهريا انها لم تنتج أثرا كبيرا وربما كان ذلك يرجع الى عدم التركيز على توضيح الصلة بين المشكلات المحددة لكل دولة أو فئة وبين مشكلات العالم كله الذى ينبغي أن تكون لها الاولوية على المشكلات والقضايا الخاصة التى لو استأثرت بالاهتمام فى ظل الامكانات التكنولوجية والعلمية الواسعة قد تؤدي الى اخطار اكبر في المستقبل °

كما أن انسياب المعلومات من دول العالم الثالث الى الدول الصناعية تتحكم فيه مجموعة قليلة من وكالات الانباء الغربية ° وبذلك تعمل على استمرارية مراكز السلطة والاراء السائدة والجهل والاستهتار أمام المشكلات القمالة والمتوقعة دون أن تعمل على التعرف على حقيقة المشكلات والسعى نحو حلها ° ولن تصل الى الدول الصناعية الانبياء الصحيحة عن أوضاع العالم الثالث الا اذا تحررت أجهزة الاعلام ذاتها من أساليب الاثارة التجارية وتخلصت من التحيز العنصرى والفكرى للانظمة السائدة التى هي من أشد نقائص



الحاضر أثرا وعرقلة أمام التحسين والتطور .

وقد يقتضى ذلك أنشاء مركز لمعلومات محقل دول العالم الثالث الذى يبلغ المعلومات الصحيحة للدول الصناعية وكذلك من دولة نامية الى الدول الاخرى كما ينبغي زيادة التعاون بين وكالات الانباء القائمة فى الدول النامية ثانيا وجماعيا وان تنشئ وكالات جديدة ان الزم الامر .

#### ٧.٧ سياسات التكيف :

من أهم ما يلزم لاحداث النظام الدول الجديد ان تزداد انتاجية الدول النامية منفردة ومجموعة وذلك بتوسيع نطاق العمالة المنتجة التى تؤدى بدورها الى اعادة توزيع الدخل ومقتضى ذلك أن الدول الغنية لابد وأن تكون مستعدة للتنازل عن بعض أوجه النشاط التى تقوم بها حاليا وذلك عن طريق اتباع سياسات لتكيف الاجهزة الانتاجية لهذا التغيير كجزء من استراتيجية التنمية العامة فيها - وفى كثير من الدول الصناعية تتبع سياسات التكيف هذه فى معالجتها لمشكلات المناطق المتخلفة فى داخل حدودها وقد انشأت دول السوق الاوروبية صندوق خاصة لتمويل هذه المشروعات ومن الواجب أن تمتد هذه السياسات الى المجال الدولى حتى نفسح المجال أمام توسع الدول النامية فى بعض أوجه النشاط الانتاجى المختارة توسعا مناسباً يتفق وصورة توزيع العمل الدولى المستقبل .

وينبغي أن ترتفع انتاجية دول العالم الثالث حتى يمكنها توفير الاحتياجات الضرورية لشعوبها فى كل دولة وكذلك لزيادة قدره الصادرات الصناعية لتلك الدول على



المنافسة في الاسواق العالمية وقد يكون من الايسر تحقيق هذا الفرض الاخير بواسطة  
تجمع اقليمي في الدول النامية بدلا من أن تقوم به كل دولة على حدة .

لم يعد مقبولا اليوم أن تلجأ الدول الصناعية الى حماية الصناعات كثيفة العمالة  
فيها وليس معنى هذا بالضرورة ايقاف كل أنواع السلع في هذه الصناعات اذ أن بعض  
السلع قد يصبح استثماره وفقا لهذه القاعدة — فمثلا الدول الصناعية لديها افضلية  
نسبية في صناعة آلات النسيج ولكن ليس في صناعة المنسوجات ذاتها وينطبق الشيء ذاته  
على معظم الصناعات المعدنية والالكترونية والعلمية وتبعاً لذلك انتقلت بعض الفروع  
الصناعية من الدول الصناعية الى دول العالم الثالث فعلا ومثل ذلك صناعة الملابس  
الجاهزة التي انتقل جزء كبير منها من شرق أوروبا الى شمال أفريقيا ولكن هذه حالات  
قليلة ودليل على ذلك الأعداد الكبيرة من العمال الذين ينزحون الى أوروبا والدول الصناعية  
بالالوف ومعنى ذلك أن سياسات التكيف قد تركت للقطاع الخاص أو أن الحكومات لم  
تطبقها بالقوة اللازمة والمعمونة المنظمة لنجاحها .

أما دول العالم الثالث فعليها أن تسعى الى رفع مستوى العمالة المنتجة الكف فيها  
ولكن في نفس الوقت ينبغي أن تقبل قدوم بعض الصناعات من الدول الصناعية اليها وأن تهيئ  
الظروف والامكانات التي تسمح بتشغيل تلك الصناعات بنجاح وفاعلية لانها ستستفيد  
مواطنيها هرباً من أوضاع معينة ولكن ستبحث عن مواطن جديدة سعيدة أيضاً وراء مزاياها  
مقبولة من حيث العمالة والضرائب والبيئة وكل ذلك على شرط أن يؤدي قيام الصناعات  
القادمة الى فائدة للاقتصاد القومي حتى لا تكون امتداداً فعلياً للاستعمار الجديد .  
وعلى الدول النامية أن تعد استراتيجيه التنمية فيها — بما في ذلك السياسة الصناعية —  
حتى يمكن اتخاذها أساساً للتعاون مع المستثمر الخارجي .



وتشمل سياسات التكيف في الدول الصناعية ضمناً محاربة البطالة التي قد تنشأ عن توقف بعض الصناعات ويتم ذلك بواسطة برامج مناسبة للتدريب مقترنة بسياسات للتمويل والتوطين الصناعي وذلك ليس فقط استجابة للتطور المطلوب لصالح الدول النامية بل هو مطلوب أيضاً وربما بدرجة أكبر لمجابهة أوضاع السوق الدولية المتغيرة دائماً ° ولضمان نجاح سياسات التكيف ينبغي أن يقوم تعاون مناسب بين الحكومات والقطاع الخاص وكذلك بين حكومات الدول الصناعية مجتمعة حيث يؤخذ في اعتبارهم احتياجات التنمية الصناعية والتخصص في الدول النامية ° ويلاحظ أن الكساد الراهن في الدول الصناعية يؤدي حتماً إلى إبطاء أعداد وتطبيق سياسات التكيف ولكن هذه ظاهرة قصيرة المدى بينما العلاج طويل المدى لمنع الكساد وكذلك للتنمية السليمة يمكن في إنشاء قواعد النظام الدولي الجديد °

#### ٨.٧ النواحي القانونية للنظام الدولي الجديد — الحاجة إلى أعداد معاهدة أساسية :

لا بد في نهاية الأمر من أن توضع مجموعة قانونية واجراءات دولية تحدد تصرفات الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسية وغيرها وفقاً لما يتفق عليه وكيفية حل النزاعات أو المخالفات التي تنشأ في هذا السبيل ° وقد تستمد بعض عناصر هذه القواعد في الخبرة التي اكتسبت على المستوى القطري في القوانين الموضوعية وممارستها مع تعدلها بما يناسب المجال الدولي ° وخلاصة المطلوب هو إدخال نظام قانوني عام صالح للجماعة الدولية بدلاً من النظام القانوني السائد القائم في المجموعة الغربية. ويقتضى هذا أن تستمد عناصر من الديانات والثقافات الأخرى وخاصة الإسلامية والبوذية والهندوكية °



وفي السنوات الأخيرة نشأت أنظمة وقواعد جديدة في القانون الدولي ولكن لوحظ كثرة التحفظات عليها من جانب الدول الغربية مما أدى إلى إضعاف فعل هذه الاتفاقيات. ولذلك يقترح أن تتم المباحثات والمفاوضات لاعداد معاهدة أساسية توضح قواعد التعاون الدولي وترشد جهود الدول والحكومات نحو قيام النظام الدولي الجديد بأن تؤكد تلك القواعد على التعاون وليس التنافس بين الدول كما تؤكد الاستفادة العامة في التغيير المطلوب وليس الفرغ من هذه الاتفاقية المفاوضة بشأن "النظام الجديد" ذاته كوحدة كما أنه لا يصح أرجاء أية مباحثات جارية أو مقدرة انتظارا للتوصل إلى مثل هذه المعاهدة الأساسية التي يجب أن تركز على الإجراءات والمبادئ بينما لا تتعرض للمرضوعات ولا للتفاصيل التي تكون محل تفاوض واتفاقات فيما بعد أي أن المعاهدة توضح قواعد "السلوك الدولي" الجديد التي يتفق عليها بما في ذلك بالضرورة بعض إجراءات تسوية المنازعات وينبغي أن يتم اعداد هذه المعاهدة في إطار هيئة الأمم المتحدة ° ووجودها قد ييسر على حكومات الدول الصناعية أن تتقدم إلى شعوبها بمقترحات وإجراءات تغيير تطبيقا لاحكام المعاهدة كما انها توضح التزامات الدول النامية داخليا وخارجيا في إطار التفاهم العام على اقامة النظام الدولي الجديد وأخيرا ينتظر ألا تعزل دول العالم الثاني نفسها دوليا وأن تنضم إلى المعاهدة في الوقت المناسب °

ويشمل ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (٤/١) القواعد الأساسية للتعاون الاقتصادي الدولي ولكن هذا الميثاق ليس معاهدة ولا يتمتع بالتزام قانوني وربما ترى المعاهدة المقترحة انها تطوّر من صورة الميثاق المشار إليه إلى صورة أكمل أو أكثر الزاما ° وعندئذ يقترح أن يتضمن التطور بعض المبادئ التي لم ترد في الميثاق ومنها :



ان تلتزم الدول بتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعرفة العلمية وأن تلتزم بمبدأ توسيع نطاق التجارة الدولية وأن تعتبر المحيطات فيما يتجاوز حدود معينه إو ثا بشويا عاما وأن تستغل بواسطة أجهزة دولية لصالح الدول النامية وأن تلتزم الدول الصناعية الغنية بأن يكون تدفق رؤوس الاموال الصافي منها الى الدول النامية في الحدود المقرره دوليا وأن على كل دولة أن تسعى الى أقصى حد ممكن لتنمية موارد الغنى فيها والا تكون عالة على غيرها في ذلك وأن ترشد كل دولة استخدام الطاقة فيها وان تنمي مصادر الطاقة الجديدة بهدف دعم النمو المتواصل للدول النامية وأن تقبل كل الدول عملة نقدية دولية تعددها هيئة دولية وأن تلتزم كل الدول بالعمل على انشاء هيئة دولية ذات قوة قادرة على تخطيط السياسات وتنفيذها \*



### القسم الثالث

#### مقترحات العمل

يشمل هذا القسم مقترحات العمل الرئيسية وهو مقسم الى ١٢ فصلا يبدأ بالفصل الثامن الذى يحدد المدى الزمنى للتنفيذ ثم يتلو ذلك الفصول من ٩ - ١٨ ويلخص كل منها المقترحات فى موضوع من الموضوعات العشرة الرئيسية التى ادرجت اكثر تفصيلا فى القسم الرابع اما الفصل الاخير رقم ١٩ فيلخص ٣ مجموعات من المقترحات التى يصح أن تكون محلا للمفاوضة الشاملة وتركز على ضرورة انقاص فوارق الدخل الحادة والحاجة الى ضمان النمو العالمى المتوازن والحاجة الى اقامة نظام تخطيط عالمى لهذه الاغراض .

#### الفصل الثامن : مقترحات التغيير :

٨/١ جمعت المقترحات فى الفصول التالية وفقا للتقدير الزمنى بأنها طويلة أو متوسطة المدى . فالمتوسط معناه تقريبا من ١٩٧٦ - ١٩٨٥ والطويل من عندئذ حتى آخر القرن مع استبعاد المقترحات قصيرة المدى أو التى تعالج التصحيحات الجزئية . ولا يدل ترتيب ايوان المقترحات على درجة الاهمية ولوانه روى اتباع نمط تاريخى بالبدء بالمقترحات المالية والنقدية لان وسائل الدفع تتصل - ان لم يكن دائما موضوعيا - بجميع المعاملات بين الدول .

#### ٨/٢ متابعة الآداء وتنظيم البحوث اللازمة - مقترحات طويلة المدى :

لايكفى فى هذا الشأن تقديم مقترحات لحل المشاكل لان ذلك قد يخفى التغييرات الهيكلية المطلوبة أو يتجاهل التشابك بين المشكلات والآثار غير المباشرة



أو الجانبية للتصرفات العاجلة ولذلك ينبغي العمل دائما على متابعة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المختلفة بصفة منتظمة بما يلزم لذلك من تحديد مؤشرات الأداء ومراحلها وكذلك ينبغي على جميع مراكز البحوث والدراسات والتحليلات الدقيقة تجميع المقترحات الواردة في هذا التقرير ومتابعة تحضير ومناقشة المقترحات طويلة المدى خاصة حتى يمكن قبولها وتنفيذها في الوقت المناسب وفي مقدمتها إنشاء خزانة عامة دولية والاعداد لتكنولوجيا جديدة لان هذه الموضوعات وغيرها يحتاج الى فترة تجهيز سابقة طويلة . ويجب النظر الى المقترحات في ضوء الاعتبارات التالية :

أ - اقناع الرأي العام والسياسي بضرورة التغيير لاحداث النظام الدولي الجديد وخاصة في الدول الصناعية وعلى المنظمات غير الحكومية واجب خاص في هذا الشأن .

ب - اعادة تنظيم الامم المتحدة لتحسين فاعليتها السياسية والاقتصادية في نطاق الميثاق وخاصة بشأن مجلس الامن وتنفيذ مقترحات لجنة الخمسة والعشرين من الناحية الاقتصادية .

ج - ضمان الامن في العالم وخاصة من الحرب النووية وذلك بمتابعة السعى الى انقاص التسليح وانشاء قوة السلام العالمية وتطبيق النظم الاكثر ديمقراطية في مجلس الامن وانشاء هيئة دولية لنزع السلاح . كما يلاحظ ان تنمية موارد جديدة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والحرارية الارضية قد يزيد من استقلال الدول في هذا المجال وينقص من التوتر الدولي والخطر الناشئ عن التوسع في المحطات الذرية .

د - المفاوضات لعقد معاهدة عامة - كما سبق ذكره في الصفحات السابقة .



هـ - السيادة القومية وفكرة الارث المشترك للانسانية : والخطوة الاولى في ذلك ان تحصل دول العالم الثالث على سيادتها كاملة على مواردها الطبيعية وبعد ذلك فقط يمكن النظر في تطبيق مبدأ الارث المشترك على الموارد الجديدة مثل المحيطات والفضاء أو على الموارد المعروفة مثل الطاقة والمعادن لضمان الوصول الى تنظيم واستخدام أرشد للموارد المادية والبشرية المتاحة للانسانية جمعاء بعدالة وكفاءة وكــــل المقترحات التي ستذكر في الفصول القادمة ينبغي النظر اليها بهذا المعنى .

### الفصل التاسع : النظام النقدي الدولي :

#### ٩/١ المقترحات الاساسية :

دارت مناقشات مستفيضة في السنوات العشر الماضية بشأن النظام النقدي الدولي الحالي وضرورية اصلاحه وصفه خاصة اجراء المدفوعات والتسويات ونظام الاحتياطى واساليب اصلاح عجز موازين المدفوعات ومجابهة الاضطرابات الناشئة عن تحركات الاموال الخاصة سعياً وراء تحقيق المكاسب من عملة الى اخرى وراء المضاربة والمكاسب السريعة التى ادت الى الضغط على اسعار التبادل لل عملات المختلفة والتي كانت لو عولجت من قبل لمنعت الكثير من آثار التضخم الذى ادى بدوره الى ارتفاع اسعار البترول وغيره من الآثار . ولذلك فتأخير احداث هذه الاصلاحات على الرغم من القناعة المعلنه بشأنها عامة - ضار وغير مفهوم بعد ان تبين قصور اتفاقيات بريتون وودز عن الوفاء بمقتضيات الواقع والمستقبل .

ومن الواضح ان عقبات سياسة ستستمر قائمة لتعوق المفاوضات الناجحة الشاملة لاصلاح النظام النقدي الدولي على الرغم من ان القواعد العامة قد صدق عليها صندوق النقد ولجنة العشرين - ومجموعة الاربعة والعشرين - وفي الوقت ذاته



لا يصح ان يتوقف التقدم نحو الاصلاح حتى تتم الموافقة الاجماعية على القواعد الجديدة ولذلك ينبغي حث الدول والجماعات الدولية على ادخال ما يمكنهم ادخاله ——— اصلاحات من جانبهم او بالاتفاق مع دول ومجموعات اخرى اقليمية وهى المجموعات التى تعتبر مكملة ومنبثقة فى النهاية من النظام الدولى المقترح وتمهيدا له فى الوقت الحاضر ، عدا ان هذه الخطوات قد تؤدى الى دخول الدول الاشتراكية فى دائرة التنظيم النقدي الدولى .

٩/٢ مقترحات متوسطة المدى :

أ - يستبعد الذهب وكذلك العمليات القطرية كاحتياطي والاقتصار تدريجيا فى هـ ——— الشأن على حقوق السحب التى تنشأ بقرارات مشتركة لاغراض محددة مع اعطاء الاهمية لتمويل التنمية فى دول العالم الثالث .

ب - اعداد قواعد وتوجيهات للتدخل فى اسواق العملة وتنفيذ سياسات التكييف وان يعهد بذلك الى لجنة دائمة لتتولى التدخل ومراجعة قواعده واساليبه فى حدود نهذبات قصوى للاسعار يتفق عليها .

ج - تأخذ الدول بهذين المبدأين على اساس اقليمى كلما امكن انتظارا لاقرارهما على اساس دولى فيما بعد .

٩/٣ المقترحات طويلة المدى :

الاتفاق دوليا وشاملا على وحدة نقدية لتكوين الاحتياطيات تكون مرجعاً لتحديد اسعار التبادل بين العملات والعقود والتدخل فى الاسواق والتسويات وتراكم الاحتياطيات القطرية . اعداد سياسات مشتركة ذات صفة دولية حقيقية



لضمان نمو الموارد النقدية نموًا سليمًا غير تضخمى للتجارة والانتاج وخاصة فى دول العالم الثالث .

أحداث اندماج نقدي كامل على أساس اقليمي بين الدول التى يكون قد أمكنها أحداث استقرار فى أسعار التبادل النقدي والتنسيق الكافى بين سياساتها الداخلية وتكافؤها فى الازمات النقدية والتى تكون قد اتفقت تبعًا لذلك لمنح هيئات مشتركة اقليمية السلطات اللازمة الاستشارية والتنفيذية السياسية والادارية لهذا الغرض .

### الفصل العاشر : اعادت توزيع الدخل وتمويل التنمية :

#### ١٠/١ المقترحات الأساسية :

ينبغي ان تعنى السياسات الاقتصادية أكثر من قبل بإعادة توزيع الدخل بين الدول وفى داخلها . فقد كان المتوقع ضمنا فى السنوات الماضية ان معدلات النمو العالية فى الدول الغنية ستؤدى الى ارتفاع مستوى الدخل فى الدول الفقيرة ولكن ذلك لم يحدث بالدرجة اللازمة وبعد ان نقصت معدلات التنمية وانتشرت الفاقة والاملاق أصبح من الضرورى النظر فى سياسات التوزيع وتقارب الدخل . وهذه تقتضى حتما التغلب على التضخم النقدي ومن وسائله انقاص الطلب بانكماش حجم النقود المتداولة ولكن يجب ان تقتصر بذلك سياسات دخول سليمة فى الدول الصناعية حتى لا يؤدى الاصلاح النقدي الى زيادة البطالة مع خطورتها الاجتماعية والاقتصادية .

ولكن يلزم اتخاذ اجراءات كثيرة اخرى اذا اردنا ان نجنب ثلث سكان الارض الأكثر فقرا والذين لا يزيد دخلهم على ٢٠٠ دولار المجاعة قبل نهاية هذا القرن وهذا يحتاج الى زيادة نقل الموارد الحقيقية من الدول الغنية الى الدول



الفقره وكذلك من الاقليات الغنية داخل دول العالم الثالث الى الطبقات الفقيرة فى نفس الدولة واخيرا مراجعة سياسات التنمية لزيادة العناية بالعماله وتوفير مستويات التغذيه الدنيا والكساء والضروريات الاخرى للحياه . وفى هذا السبيل بيد و متواضعا جدا طلب الدول الناميه ان تخصص الدول الصناعيه ٠٧% من ناتجها القومى كموارء لاعانة الدول الناميه وهو الطلب الذى قدم واكد مرارا منذ سنة ١٩٦١ وتدل الخبرة الدوليه فى السنوات الاخيره بامكانيه تحقيق ضرورات الحياه لطبقات الشعب الفقيره فى الدول الناميه ذات الدخل القليل باتباع استراتيجيات للتنميه تؤكد هذا الهدف بدلا من السعى نحو زياده الدخل القومى فحسب . وما يساعد على تنفيذ هذه السياسات ان يكون توجيه المعونات الخارجيه اساسا لتحقيق هدف خدمه الطبقات الفقيره وبذلك تقوى الدعوه الى زياده تلك المعونه واستمرارها وقد يقتضى هذا فى بعض الاحيان احداث تغييرات تركيبيه داخليه وفى جميع الاحوال يجب ان يقع العبء الاكبر من التنميه على عاتق كل دولة لذاتها والمساعدات الخارجيه لاتعدوان تكون عاملا معاوننا يؤدى ايضا الى زياده الاعتماد على الذات وليس على الخارج . ولذلك تتضح اهميه تجميع هذه العناصر الثلاثه وغيرها فى اطار عام لنقل الموارد من الدول الغنيه الى الدول الفقيره ولإقامه النظام الدولى الجديد ويشمل الاطار تحديد مؤشرات للفقر والحاجه تكون اساسا لتقدير المعونه الدوليه بدلا من الاعتماد على ( سخاء ) الدول الغنيه وكرمها . وفى اعداد استراتيجيه مقبله للتنميه الدوليه الثانيه افترضت المعايير الآتية : الحاجه وكفاءه الاستخدام واحتمالات الوصول الى نتائج ويجب ان تشمل المؤشرات الجانب الاجتماعى وليس مجرد مقاييس النمو ويقترح فى هذا الشأن ان تكون الاهداف لسنة ٢٠٠٠ ان تصل الدول الناميه الى ٦٥ سنة ( احتمال الحياه ) و ٢٥% نسبة الاميه ونسبة وفيات الاطفال . وفى



الالف أو اقل ونسبة المواليد ٢٥ في الالف أو اقل .

ومع تركيز توجيه المعونة الخارجية نحو الدول الأشد فقرا وإلى الطبقات الأكثر فقرا في داخلها يكون من اللازم ان يصبح توافر المعونة تلقائيا ومأملا قدرا كبيرا من المنح والهبات حتى لا تتراكم الديون الخارجية وفوائدها وان تستمر هذه المعونة لفترة محدودة تتمكن فيها الدولة من ازالة مواطن الفاقة والمجاعة والفقر المدقع وتستمر بعد ذلك بمعونات اقل نسبيا في طريق التنمية الذاتية - وهذا يتضمن افضلية اجهزة التنمية الدولية على الاجهزة الثنائية وقد يلزم لذلك اعادة تنظيم الاجهزة الدولية حتى يمكنها القيام بهذا العمل بكفاءة وفي مقدمتها الامم المتحدة والبنك الدولي وغيرها وبخاصة لزيادة نسبة المشاركة في القرارات والمسئولية للدول المستفيدة وجميع الدول ذات الفاض ( البترولية مثلا ) وكذلك يلزم العمل على ان تشترك الدول الاشتراكية بنصيب اكبر في هذا المجهود الدولي .

وفي التمويل الدولي المتبقى سيكون هناك نسبة اكبر من التمويل لسد عجز الميزانيات الجارية وليس للتنمية فحسب وبذلك يمكن عن طريق الميزانية العامة اية ايصال الموارد الى حيث يجب خاصة وان اجهزة الميزانية العامة اقوى في كثير من الدول النامية من اجهزة البنك المركزي ومنوك الاستثمار وكذلك ينبغي تفادي تراكم الديون التي قد تتجمع في صورة مشاركات رأسمالية أو قروض استثمارية .

وفي المدى الطويل تتضح ضرورة اقامة ( خزانة دولية ) لتحقيق بعض اغراض الجماعة الدولية ويكون لها موارد تمويل جارية وكذلك اوجه اتفاق جارية - وقد تكون الموارد من الضرائب الدولية ومن الموارد الطبيعية التي تخصص للاغراض الدولية وتكون لهذه الخزانة ايضا القدرة على استمداد الموارد من اسواق المال أو التبرعات او اصدار السندات والتوسع في الاحتياطي الدولي ( ما يعرف باسم الحلقة ) وبذلك



يمكن للدول النامية ذات الفوائض ان تعيد استثمارها في دول نامية اخرى عن طريق هذه الاجهزة بدلا من تقديمها الى الدول الصناعية كودائع او قروض او استثمارات بينما الدول النامية الاخرى في اشد الحاجة اليها .

ومن هذا التصور تتضح ان مستويات اتخاذ القرارات ستكون على المستوى القطري والاقليم والدولي ويتم توزيع العمل بينها وفقا لنظام يتفق والاهداف العامة للمشاركة والامكانية السياسية وكفاءة الاداء .

#### ١٠/٢ مقترحات متوسطة المدى :

- أ - ينبغي ان يبذل مجهود مكثف للوصول الى هدف نقل الموارد الى الدول النامية في حدود ٧% من ناتج الدول الصناعية قبل سنة ١٩٨٠ والى مستويات اعلى من هذا في السنوات التالية حتى ١% في صور مختلفه من التمويل .
- ب - يطلب الى الدول الغنية ان تعد جدولا زمنيا بمراحل الوصول الى هذا الهدف وتتولى الامم المتحدة متابعة تنفيذ هذا البرنامج .
- ج - يصبح تحويل تلك الموارد الى الدول الفقيرة تدريجيا اكثر تلقائيه وذلك بربطها بعملية خلق السيولة الدولية وفرض ضرائب دولية على الاستهلاك غير المرغوب فيه في الدول الغنية وعلى نفقات التسليح وان تصل نسبة التلقائية الى النصف في السنوات العشر القادمة .
- د - تكون المعونة الميسرة مركزة في الدول ذات الدخل الذي يقل عن ٢٠٠ دولار سنويا بينما تحصل تلك الدول حاليا على نصف المعونه فقط .



ه - يخصص الجزء الأكبر من هذه المعونات لتوفير الاحتياجات الضرورية لجماهير الشعب الفقيرة وينبغي أن يصل مجموعه إلى حوالي ١٠ - ١٢ بليون دولار ( بأسعار ١٩٧٤ ) مع دعوة الدول المستفيدة إلى تركيز مواردها الذاتية وجهودها على برامج مقاومة الفقر المدقع خاصة .

و - تعد أجهزة مناسبة للمفاوضة بشأن الديون التي تراكمت على الدول النامية الفقيرة وأصلح وسيلة لعلاجها هي توحيد هذه الديون وتحويلها إلى مصدر دولي بشروط ميسرة طويلة المدى .

ز - تكون المعونة الدولية للدول الأشد فقرا ميسرة الشروط أو هيئات بحيث لا يزيد ما يكون منها غير ذلك على ١٠ % من المجموع .

ح - أما الدول النامية الأعلى دخلا ( فوق ٢٠٠ دولار ) فتقدم لها تسهيلات للحصول على الموارد من الأسواق المالية وتشجع على زيادة صادراتها للدول الصناعية وتحسين من التقلبات القصيرة المدى في أسعار صادراتها وواردهاتها وتمكن من تفادي الديون قصيرة المدى عالية الفوائد .

ط - تقوم المؤسسات الدولية وكذلك بنوك التنمية الإقليمية بدور أكبر في هذه العمليات كما يجرى العمل للاستفادة من وسائل التحويل الأخرى ( النافذة الثالثة مثلا ) للقروض متوسطة المدى .

ي - تقوم الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث ذات الفائض بدور أكبر في عمليات المعونة الدولية .

ك - يقوم جميعا ز لاعادة المفاوضة بين الدول النامية وأصحاب الامتيازات والتراخيص



والعقود من الشركات متعددة الجنسيات ويتم ذلك في فترة محدده وتحت اشراف  
دولى ( الفصل ١٥ ) °

### ١٠/٣ المقترحات طويلة المدى :

وفي النهاية — كما ذكر من قبل — لابد من اقامة صورة ما من ( خزائنة  
عالمية ) لضمان احداث تنمية عالمية متوازنة واستئصال الفقر المدقع والفاقة  
في كل الدول ° وذلك بانقاص الفوارق في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة  
وليكن الهدف مثالا ما سبق ذكره في الفصل السادس °

### الفصل الحادى عشر : انتاج الغذاء :

#### ١١/١ المقترحات الرئيسية والتوصيات :

لابد من مجهود دولى منظم ومكثف حتى لا يصبح نقص الغذاء مشكلة  
عالمية تزداد حدة في السنوات القادمة وخاصة في بعض المناطق مثل جنوب  
شرق آسيا وافريقيا وبعض الدول العربية الاشد تعرضا لهذا الخطر مع تزايد  
السكان وتغير اوضاع المناخ ° وينبغى الا يكون السعى لحل مشكلة الغذاء عن  
طريق نقله بكميات متزايدة من مواقع الانتاج الى الدول المحتاجة اليه لان مشكلات  
النقل والتخزين والتوزيع ستزداد صعوبة بازدياد الكميات هذا فضلا عن صعوبات  
التمويل ° وتقدر مجموعة المواد الغذائية التى تنقل الان ومعظمها من الحبوب  
حوالى ١٠٠ مليون طن ولا ينتظر ان يصبح من الممكن مطلقا ان تزيد على ٢٠٠  
مليون طن °

كما يلاحظ ان كل الصادرات من الحبوب تقريبا تنتج حاليا فى الدول



الصناعية ويستنفذ انتاجها استهلاك قدر كبير من الطاقة .

ولذلك فالمقترحات الدولية لمشكلة الغذاء تدعو الى زيادة انتاجه في الدول المحتاجة اليه اي اعتماد ذاتي اكثر وان ينظر الى هذا الهدف ليس فقط من الوجهة الاقتصادية ولكن باعتباره ضرورة اجتماعية وإنسانية وسياسية في الاطار القطري وعند الضرورة في اطار جماعي اقليمي .

وللوصول الى هذا الهدف ، لا يكون الاعتماد كلية على الاستثمارات والاسمدة والتقاوى المنتقاه بل في كثير من الاحيان ينبغي اللجوء الى اجراءات تغيير هيكلية في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل اصلاح الزراعى وتحرير الفلاحين من الاستغلال والظلم حتى يشاركون مشاركة كاملة في التنمية . وهذه سياسات طويلة المدى ولذلك يلزم في الوقت ذاته اتخاذ اجراءات سريعة ومتوسطة المدى ولو ان بعضها سيكون له في النهاية صفة الدوام . في ذلك السعى الى زيادة الانتاجية حيث يمكن ذلك بنفقات مناسبة كما ينبغي الا يكون نقل الغذاء من الدول الصناعية المصدرة عائقا امام برامج زيادة الانتاج الغذائى في الدول النامية ذاتها وخاصة بأن لا تؤثر على العائد النقدى الذى يعود على الفلاحين . وكذلك توجه الموارد الدولية لتنمية الموارد المائية ومشروعات الري الكبرى والصغرى وتعميد انظمة لضمان استقرار الاسعار الغذائية في الدول النامية وبرامج لضمان زيادة الانتاج ويزيد انتاج الاسمدة الكيمائية في الدول النامية ذاتها وربما يتم تمويل هذه المشروعات بالتعاون مع الدول المصدرة للبترول ( اجتماع رؤساء دول الاوبك في الجزائر مارس ١٩٧٥ ) . كما يتم تدبير احتياطي غذائى دولى مناسب ودائىم تحت اشراف دولى حتى يصل مستواها الى ما يقرب من ١٦٠ - ١٧٠ مليون طن مع توفير التمويل اللازم لهذا الرصيد بشروط ميسرة . وتعمل الدول النامية على انقاص



المفقود من الغذاء بسبب امراض النباتات والحشرات والافات ونقص وسائل النقل والتخزين السليمة . وقد اوصت الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها الاولى الاستثنائية السابقة بان تنقص الدول النامية الفاقد من المحصول بقدر النصف في السنوات العشر القادمة .

كما يعنى برفع مستوى التطبيق التكنولوجي لانتاج الغذاء في الدول النامية خاصة بتحسين وسائل نقل وتطبيق التكنولوجيا وابتكار وسائل جديدة مناسبة كثيفة العمالة ومناسبة للمناخ وقليلة الاعتماد على الطاقة بما في ذلك احتمال الاضرار الصناعية وقد تنشأ لهذا الغرض معاهد بحوث اقليمية .

ويفيد ولاشك من هذا الشأن انقاص معدلات النمو السكاني وتعديل انماط الاستهلاك غير الرشيدة وخاصة انتاج اللحوم واستهلاكها في الدول الصناعية الغنية الذي تجاوز حد المفيد بل واصبح ضارا بالمستهلكين انفسهم مما يدعو بالحاح الى فرض ضرائب على استهلاك اللحوم واستخدام الحبوب لغذية الماشية مع فرض ( طريقه ) على تلك الدول تقديمها كمعونة غذائية للشعوب الجائعة .

وقد اصدر مؤتمر الغذاء العالمي ( ١٩٧٤ ) توصيات هامة في هذا الشأن ولا مخلص من تنفيذها وخاصة انشاء مؤسسة الغذاء الدولية او على الاقل دعم وتقوية مجلس الغذاء العالمي .

١١/٢ مقترحات متوسطة المدى :

١ - السعي الى الاكتفاء الغذائي في الدول النامية منفردة او مجتمعة بالوسائل المختلفة بما فيها اصلاح الزراعة .



- ب - تنفيذ قرارات مؤتمر الغذاء العالمى وتكوين احتياطي الغذاء المناسب لدوليا .
- ج - دعم صندوق تنمية الانتاج الزراعى فى الدول النامية والتوسع فى تمويل مشروعات الرى الصغرى والكبرى .
- د - عقد اتفاقيات بشأن اسعار المواد الغذائية وتوفيرها للدول النامية .
- هـ - تقديم معونات عينية من الاسمدة للدول النامية هبة او بتمويل ميسر .
- و - انقاص الاسراف فى الاستهلاك الغذائى فى الدول الصناعية وخاصة استهلاك الحبوب لانتاج اللحوم وفرض ضرائب واتاوات على ذلك .
- ز - انقاص الفاقد من الانتاج الغذائى فى الدول النامية .
- ح - دعوة الدول النامية للعناية بالتنمية الريفية لانقاص معدلات الهجرة للحضر ورفع مستوى الاجور والكفاية الانتاجية .
- ى - وضع برامج للبحوث الزراعية والتطبيقات التكنولوجية بما فى ذلك موارد المياه والامطار الصناعية وسبل الادارة والاوضاع الاجتماعية والسيكولوجية الريفية .
- ث - انشاء نظام لمراقبة التقلبات الجوية قصيرة المدى للمحاصيل وكذلك طويلة المدى التى تتصل بتركيب البيئة عامة .

١١/٣ مقترحات طويلة المدى :

اذا تم تنفيذ المقترحات السابقة يكون المأمول ان تصل معظم الدول النامية الى مايقرب من الاكتفاء الذاتى فى الانتاج الغذائى منفردة او فى مجموعات



اقليمية متعاونه ومعدئذ يكون انتاج الغذاء العالمى معتمدا على التحكم  
بالزيادة والنقص فى المساحة المزروعة فى الدول الصناعية المصدرة للغذاء  
وكذلك يجرى العمل فى المشروعات الكبرى لتحسين الري ودرء خطر الفيضانات  
فى دلتا انهار آسيا الكبرى وتنمية الانتاج فى المناطق الجافة وشبه الجافة  
وتنمية وتحسين وسائل نقل وتخزين الاغذية وهذه وغيرها مشروعات تحتاج الى  
استثمارات ضخمة وتمويل دولى كبير.

كما يلزم تكوين احتياطيات اكبر من الارصدة الغذائية فى مختلف مناطق  
العالم لاستخدامها خاصة عند حصول قحط او تقلبات جوية غير مناسبة .

### الفصل الثانى عشر : التصنيع والتجارة وتوزيع العمل الدولى :

#### ١٢/١ المقترحات الاساسية والتوصيات :

الهدف من المقترحات فى هذه القطاعات هى محو الفقر المدقع والبطالة  
و ضمان القدرة على تحقيق الاحتياجات الضرورية للشعوب وذلك عن طريق  
الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية فى العالم كله وهذا يقتضى زيادة  
الكفاءة الانتاجية للسلع والخدمات وحسن توزيعها فى اطار اهداف النظام  
العالمى الجديد وكذلك التعرف على افضل استخدامات بديلة للمواد الأولية القليلة  
للنفاد والتوصل الى انماط جديدة للانتاج والاستهلاك والاستخدام والاستبدال .

والانماط الحالية والاساليب والمؤسسات فى التجارة الدولية والتصنيع قد  
قامت اساسا لخدمة اهداف الدول الصناعية وبواسطتها وتوزيع العمل الدولى  
حاليا - ليس فى الحقيقة ممثلا لصالح الدول كلها ولا يعكس مبادئ العدالة



أو الصالح الاقوم للعالم كله . فتوزيع وسائل الانتاج جغرافيا وتخصصيا وبين الدول حاليا ينبغي ان يتطور تدريجيا - مع اقامة المنشآت الجديدة وتجديد القائم منها بحيث يعاد هذا التوزيع والتخصص على مرور الزمن الى صورة اقرب الى العدالة والكفاية لمجابهة الاوضاع المستقبلية .

وقد اصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي عقد في مدينة ليما في مارس ١٩٧٥ برنامجا للعمل الدولي في مجال التصنيع واهدافا لرفع نصيب الدول النامية في الانتاج الصناعى الدولي من ٧% حاليا الى ٢٥% على نهاية القرن . وتؤكد التوصيات على ضرورة قيام اجهزة للباحثات والاتفاق بين الدول على الاستثمارات والتكنولوجيا والتبادل التجارى وغير ذلك من الوسائل التى تحقق الهدف المقصود تدريجيا على اساس من الاتفاق والمنفعة المتبادلة بما فى ذلك انشاء انظمة للتحكيم والالتزام ودولية التجارة فى المنتجات الصناعية وكذلك الزراعة بما يمكن ان تجمعه معا ( استراتيجية صناعية دولية ) تنفذ على المستوى الدولي وكذلك الاقليمى وبطبيعة الحال تجمع البرامج القطرية وتمثل ادارة امثل واستخدام اصح للموارد التكنولوجية ( فصل ١٤ ) المادية والبشرية وتنظيم للعلاقات بين الدول وكذلك بينها وبين الشركات متعددة الجنسية وعلى الدول النامية ان تراعى فى اعداد سياستها الصناعية ضرورة توفير العمالة والاحتياجات الضرورية للشعوب مع التوسع فى التصدير ورفع نسبة تجارتها الدولية . وربما كان من الضرورى لفترة معينة ان تنشأ نظم ثنائية تكون على مستويين للتطبيقات التكنولوجية حتى يمكن فى كثير من الدول النامية تحقيق اهداف العمالة مع نقص رؤوس الاموال من جهة لزيادة اهداف التصدير الصناعى مع ضرورة المنافسة الدولية من جهة اخرى وقد تكون هذه وغيرها



من السياسات مما يدرسه " معهد التصنيع الدولى " الذى اقترح فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى دورتها السابعة الاستثنائية .

اما الدول الصناعية فعليها ان تعد وتنفذ سياسات للتكيف حتى يتم لها تخصص اقوى فى الصناعات العلمية وتحافظ على البيئة وان تزيل تماما الحواجز الجمركية وغير الجمركية على المنتجات الصناعية وشبه الصناعية المصدرة اليها من الدول النامية . وفى مجال الانتاج الزراعى ترفع تدريجيا الحماية والدعم وفقا لقواعد الميزة النسبية مع ضمان توافر المواد الغذائية للدول التى تحتاج اليها مع العمل على تثبيت الاسعار عند مستويات مناسبة ومنع تغيراتها المفاجئة حماية لصالح المنتجين . كما يقتضى ان تشارك الدول الامتراكية فى هذه النظم وقد تتم هذه الاتفاقيات بالنسبة لمجموعات من السلع كما اقترحت اخيرا منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية على ان يكون الهدف دائما هو تحسين العائد على الدول النامية من انتاجها وصادراتها مما قد يدخل فى اختصاص ( المنظمة الدولية للتجارة والتنمية ) والتى قد تنشأ بتوسيع اختصاصات المنظمة القائمة حاليا كما اقترح مؤتمر الدول الـ ٧٧ فى مانابلا ( ١٩٧٥ ) وفى السعى الى هذه التعديلات المؤسسية يستفاد بزيادة التعاون بين المؤسسات الحالية المعنية بالتجارة والتصنيع الدولية .

١٢/٢ المقترحات متوسطة المدى :

- أ - اجراء مشاورات دولية واتفاقيات التنظيم واجراءات مجال التجارة الدولية .
- ب - انقاص عوائد الاستيراد امام المنتجات الصناعية ونصف المصنعة فى الدول النامية مع الاستعانة فى ذلك بهيئات المستهلكين فى الدول الصناعية .



ح - اعتماد برنامج المواد الأولية المتكامل الذى أعدته منظمة التجارة والتنمية الدولية بما فى ذلك انشاء صندوق الدعم الاحتياطى فى هذه المواد وتنظيم تمويل الصادرات تعويضيا وتنظيميا .

د - تحويل منظمة التجارة والتنمية الحالية الى منظمة كاملة الاختصاص فى شئون التجارة والتنمية فى العالم بما فى ذلك تحديد وضمان اسعار المنتجات المصدرة من الدول النامية .

هـ - زيادة القدرة التفاوضية للدول النامية عن طريق سيطرتها الكاملة على مواردها الطبيعية وزيادة اعتمادها الذاتى على مواردها وتعاونها فيما بينها .

و - اعداد استراتيجيات صناعية دولية وسياسات وبرامج واجهزة لاقامتها وتنفيذها بما فى ذلك العمل على تنفيذ توزيع امثل للعمل بين الدول الصناعية والدول النامية على الاسس التى افترضها مؤتمر ليما .

ز - دراسة امكان قيام المعهد الدولى للتصنيع الذى اقترح فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

ح - دمج سياسات العمالة وسياسات توزيع الدخل فى سياسة التصنيع واستراتيجيتها الدولية المقترحة وكذلك اخذ هذه الاهداف فى الاعتبار عند اعداد خطط التصنيع وسياساته فى الدول ذاتها .

١٢/٣ المقترحات طويلة المدى :

يجب ان تدخل كل حكومة فى سياساتها الانمائية اهداف العمالة الكاملة اما سياسات التجارة الدولية فلا يمكن تحديدها على المستوى القطرى ولا الاقليمى



بل تحتاج الى اتفاقات دولية تشمل التحكم الاجبارى مع تخفيض اجراءات الحماية  
للانتاج المحلى كلما ارتفع مستوى الدخل .

ويجب ان يتحقق هدف زيادة نصيب الدول النامية من الانتاج الصناعى  
العالمى الى ٢٥% على سنة ٢٠٠٠ وعندئذ سيوجه الاهتمام الى الجوانب النوعية  
من السياسات الصناعية على اثر تحقيق توزيع امثل وتفصيلى للعمل بين الدول النامية  
والدول الصناعية .

### الفصل الثالث عشر : الطاقة والخدمات والمعادن :

١٣/١ المقترحات الرئيسية والتوصيات :

يظن الآن ان التخوف من سرعة نضوب الموارد المعدنية الذى شاع فى  
السنوات الاخيرة كان مبالغاً فيه ولكن ليس معنى ذلك ان يستمر الاسراف والتبذير  
الحالى فى استخراج واستخدام تلك الموارد اذ ان هناك قلق وخشية من ان  
التطورات التكنولوجية من جهة وكذلك اساليب الاستخراج ومعدلات الطلب  
والاستكشاف من جهة اخرى لن تبعث دائماً على الطمأنينة وفى السنوات الاخيرة  
زادت سيطرة دول العالم الثالث على مواردها الطبيعية وهذا يتفق مع الاتجاه  
العام لاقامة نظام دولى جديد فى المدى القصير خاصة كما ان تلك الدول تسعى  
دائماً الى زيادة تصنيع المواد الخام وزيادة عائداتهم منها مما بالتالى أدى الى  
اعادة النظر فى الدول الصناعية فى برنامج الاستثمار والانتاج والتجارة والبحوث  
من وجهة نظرهم لمستوردين اصلاً للمواد الأولية .

ان مشكلة المواد الأولية والطاقة فى عمومها مشكلة شمال - جنوب وقد  
بدأت مباحثات كثيرة بين الاطراف المعنية فى هذا الشأن ولو ان توزيع تلك الموارد



ليس بالضرورة مركزا في اية مجموعة من الدول ولكن الامرين الاساسيين دائما هما وسائل زيادة عائد الدول النامية من مواردها الطبيعية والثاني ضمان وصول تلك الموارد الى الدول المستهلكة لها دون انقطاع .

والسياسات التي تتبع بشأن المواد الخام لابد وان تعنى بالامور الآتية :

أ - يجب ان تحصل الدول المنتجة على الاسعار المناسبة التي يدفعها المستهلك النهائي وذلك بدراسة مشروعات التصنيع وتحسين اساليب التسويق وانقاص الهداش التجارية وتحسين وسائل التمويل والتوزيع .

ب - ان يتجنب حدوث هزات عنيفة في الاسعار مع ضمان الارتفاع بالاسعار الى المستوى المناسب لان عدم ثبات الاسواق مثلما يحدث في المنتجات التعدينية ضرار عامة وتكون الاتفاقات عن طريق المفاوضات الدولية .

ج - يجب ان تقوم الضمانات للدول المستهلكة لحصولها على الخامات والمواد الضرورية لها .

د - يجب قبول اتحاد المنتجين للمواد الأولية كممثلين شرعيين لمصالح دولهم ففى مباحثاتهم مع الدول المستهلكة حتى يوجد توازن سليم في المفاوضات والاتفاقات ويصح ان تضم المنظمة العامة المقترحة للتجارة والتنمية ( فصل ١٢ ) اختصاص تنظيم المواد التعدينية ويكون لهذه المنظمة الاشراف على الاتفاقيات التي تعقد بين الحكومات وبصفة خاصة يكون لها :

١ - تنسيق الجهود التي تبذل بشأن مواد اولية معينة وانشاء هيئات للمواد التي لاتغطيها منظمات او اتفاقات قائمة .



- ٢ - جمع ونشر المعلومات عن المخزون والارصدة من المواد المختلفة وتكاليف استخراجها وتسويقها على مدى عشر سنوات قادمة .
- ٣ - اجراء مشاورات وتقديم ملاحظات للدول بشأن سياساتها التعدينية دون مساس بسيادتها او حريتها في العمل .
- ٤ - جمع ونشر بيانات منظمة عن الصفقات الخاصة بالمواد التعدينية .

وعند قيام النظام الدولي الجديد العادل المتوازن وفي المدى الطويل يصح اعتبار الثروات التعدينية ارثا مشتركا للبشرية كلها تطبق عليه الملاحظات التي سبق ايرادها في هذا الشأن وبصفة خاصة احتمال فرض ضرائب دولية على الاستخراج والاستخدام تحل محل الضرائب القطرية يدفعها في النهاية المستهلكون وربما يكون ذلك الاجراء حينئذ افضل من اجراءات رفع الاسعار من حيث أن عائداتها سيقيد الدول النامية عامة وانها لن تؤدي الى اضطراب الاسواق نظرا لان الانتاج لن يزيد على الطلب نظرا لعدم رفع الاسعار كما انها لن تؤثر على الاوضاع التنافسية للمواد التعدينية فيما بينها .

اما بشأن الطاقة - فاحتمالات المستقبل تشير الى التوفير في استخدامها في الدول الصناعية نسبيا ، بينما لا بد وان يزيد الاستهلاك مع التنمية المرجوة في الدول النامية كما ان الطلب على الطاقة يزيد لتحلية مياه البحار وكذلك لاستخراج المعادن منخفضة الجودة عاليه التكلفة . وسيلزم في المدى الطويل تنمية موارد جديدة للطاقة لسد العجز الناشئ عن نقص مخزون البترول - والطاقة النووية كما تستخدم الآن لها مخاطر كبيرة - وقد تزيد اذا تم التوصل الى المفاعلات الذرية التوالدية خاصة اذا لم يتم تدبير موارد الطاقة الاخرى غير التقليدية . وقد



تقوم هيئته دولية على الاشراف على جمع الابحاث الخاصة بالطاقة فى نطاق الامم المتحدة ونستمد مواردها فى ضريبة تفرض على انتاج الطاقة النووية التى يرجع الحد من استخدامها الى اقصى درجة ممكنة .

١٣/٢ مقترحات متوسطة المدى :

- أ - الدعوة الى اتمام اتفاقيات سلمية للخامات التعدينية الهامة بفرض تنظيم انتاجها وتسويقها واسعارها الحقيقية .
- ب - تشجيع تكوين اتحادات لمنتجات هذه المواد لاجراء المفاوضات الجماعية مع المستهلكين على اساس افضل لتوازن القوى .
- ج - اعادة بحث السياسات الحالية للاستخراج والنقل والتصنيع حتى يمكن التعرف على ما يلزم حصول الدول النامية على اقصى عائد من مواردها الطبيعية .
- د - انشاء هيئة دولية للمواد التعدينية فى اطار الهيئة المقترحة للتجارة الدولية والتنمية .
- هـ - جمع ونشر المعلومات عن المخزون والتمتاع من الثروات المعدنية بما فى ذلك المعلومات التى يحصل عليها من الاقمار الصناعية .
- و - تكثيف البحوث العلمية وخاصة ما يتصل باعادة استخدام المعادن مع مراعاة مقتضيات حماية البيئة .
- ز - تركيز البحوث على موارد الطاقة التقليدية وغير التقليدية وتنسيق تلك البحوث فى اطار الامم المتحدة وعن طريق منظمة تنشأ لهذا الغرض .



ج - توفير الاسراف في استخدام الطاقة في الدول الاكثر استهلاكاً واستخدام الحرارة الناجمة في محطات التوليد وغيرها من مصادر الحرارة منخفضة النوع .

ط - تعميق البحوث الخاصة بالتلوث الحراري الناشئة عن توليد الطاقة بأنواعها واثرها على البيئة والمناخ بما في ذلك أهمية الدور الذي قد يلعبه مياه المحيطات العميقة .

١٣/٢ المقترحات طويلة المدى :

اعتبار الخامات المعدنية ارضا مشتركا كالبشرية بعد ان يكون قد تحقق قيام النظام الدولي العادل الكفء بين الدول الغنية والفقيرة وتنظيم استخدام واستهلاك تلك المواد وفقا لهذا النظام . على ان يراعى دائما توفير العائد المناسب للمنتجين وضمان توفير المواد للمستهلكين في اطار سوق دولية حقيقية للمعادن . وفي ظل نظام للضرائب الدولية والاسعار والمعونات للدول النامية والمنتجة للمعادن خاصة .

اما في مجال الطاقة فالامر ان يزداد استخدام الطاقة الشمسية والطاقة النووية الالتحامية وليس الطاقة النووية الانشطارية المستخدمة حاليا لما لها من آثار ضارة على البيئة والسلام العالمي والقوى ويعتبر استخدام الايدروجين احتمالا له أهميته ولذلك ينبغي متابعة دراسته في المدى الطويل .



## الفصل الرابع عشر - البحوث العلمية والتنمية التكنولوجية :

### ١٤ - المقترحات الأساسية والتوصيات :

فى النظام الدولى الجديد ينبغى أنقاص الفجوة فى القدرة العلمية والتكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية بتحسين وسائل حصول الدول النامية على المعرفة والمعلومات التكنولوجية وزيادة قدرة البحث والتطبيق فى تلك الدول وأن تخصص الدول الصناعية نصيبا أكبر فى معاهدها ومؤسساتها للبحوث التى تخص الدول النامية وأن توجه كل هذه الجهود فى المقام الاول لتوفير الحاجيات الضرورية للشعوب الفقيرة والجائعة .

وهناك مجال كبير لتحسين فرص حصول الدول النامية على المعرفة التكنولوجية الخاضعة للحماية والتى تحتاج الى تمويل كبير ولا تخضع لسلطة حكومات الدول الصناعية بل هى عادة ملك لشركات ومؤسسات القطاع الخاص وقد يكون ذلك عن طريق تصنيف هذه المعرفة والبراءات ودعم تكاليف نقلها الى الدول النامية مع التركيز على المعرفة التى تتصل بعمليات الانتاج والتصنيع الاكثر مناسبة للدول النامية .

كما ينبغى أن تعد الدول النامية سياساتها القطرية للعلم والتقدم التكنولوجى بما يؤدى الى استخدام قدرتها ومواردها العلمية المحدودة للحصول على أسرع وأفضل نتائج بتنسيق هذه السياسات مع اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلزم لذلك العناية القصوى باختيار موضوعات البحث والمعرفة المطلوب نقلها وتطويرها وقد يتم ذلك بمعونة المنظمات الدولية مثل اليونيد وغيرها .

والضرورة التالية هى بناء قدرة ذاتية محلية على البحوث والتنمية التكنولوجية فى الدول النامية وهذا هدف طويل المدى ويحتاج الى معاهد ذات كفاءة عالية



وأفراد لهم خبرة واسعة ومعرفة بالأساليب العلمية في البحث والتطبيق وقد تعدد هذه المعاهد نظريا أو اقليميا وتختار لها البرامج الأكثر اتصالا بالدول النامية مثل الاسمدة النتروجينية وسلالات النباتات المقاومة للآفات وأمراض المناطق الحارة والجافة ومنع امتداد الصحراء . وهنا تبرز مشكلة هجرة العقول التي ينبغي مقاومتها بمختلف الوسائل بما في ذلك التمويل من المصادر الدولية ( الفصل العاشر ) ثم ان الجهود العلمية يجب ان تركز على خدمة الفقراء بتوفير ضروريات الحياة لهم وزيادة القدرة الذاتية للدول والحكومات في هذا الشأن بما قديدفع الى البحث عن أساليب تكنولوجية جديدة وليس مجرد تطويع وتحوير الأساليب التي تم الوصول اليها في الدول الصناعية .

ويقترح ان يتم تركيز الجهود المبشرة في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تتصل بالبحوث العلمية والتكنولوجية وذلك بتقوية الادارة المركزية الخاصة بالسياسات العلمية وتخطيط البرامج في داخل الامم المتحدة ذاتها بما يؤدى الى بناء برنامج للبحوث والتنمية تعود هذه الامم المتحدة ويتم تنفيذه لامركتها .

واقترح آخر ان الكثير من المشكلات التكنولوجية الرئيسية المطلوبة للدول النامية تحتاج الى بنك دولي يمول المشروعات التي تعدها هيئة دولية للتنمية التكنولوجية تقوم بدراسات الجدوى واقترح البرامج ولكن لا تقوم هي على تنفيذها وانما تعهد عن طريق التعاقد بذلك الى المؤسسات المناسبة المتخصصة في كل مجال . ولما كانت الدول النامية ستشارك عن طريق تلك الهيئة في تخطيط البرامج وتفصيلها ومتابعة تقدمها فان ذلك سيعطيها المعرفة والخبرة اللازمة للاستفادة من هذه البرامج حينما تظهر نتائجها كما أن ذلك كله يعتبر تدريبا عظيم الفائدة لعلما تلك الدول في تنفيذ البرامج النظرية للتنمية التكنولوجية .



## الفصل الرابع عشر - البحوث العلمية والتنمية التكنولوجية :

### ١٤ - المقترحات الأساسية والتوصيات :

فى النظام الدولى الجديد ينبغى أنقاص الفجوة فى القدرة العلمية والتكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية بتحسين وسائل حصول الدول النامية على المعرفة والمعلومات التكنولوجية وزيادة قدرة البحث والتطبيق فى تلك الدول وأن تخصص الدول الصناعية نصيبا أكبر فى معاهدها ومؤسساتها للبحوث التى تخص الدول النامية وأن توجه كل هذه الجهود فى المقام الاول لتوفير الحاجيات الضرورية للشعوب الفقيرة والجائعة .

وهناك مجال كبير لتحسين فرص حصول الدول النامية على المعرفة التكنولوجية الخاضعة للحماية والتى تحتاج الى تمويل كبير ولا تخضع لسلطة حكومات الدول الصناعية بل هى عادة ملك لشركات ومؤسسات القطاع الخاص وقد يكون ذلك عن طريق تصنيف هذه المعرفة والبراءات ودعم تكاليف نقلها الى الدول النامية مع التركيز على المعرفة التى تتصل بعمليات الانتاج والتصنيع الاكثر مناسبة للدول النامية .

كما ينبغى أن تعد الدول النامية سياساتها القطرية للعلم والتقدم التكنولوجى بما يؤدى الى استخدام قدرتها ومواردها العلمية المحدودة للحصول على أسرع وأفضل نتائج بتنسيق هذه السياسات مع اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلزم لذلك العناية القصوى باختيار موضوعات البحث والمعرفة المطلوب نقلها وتطويرها وقديتم ذلك بمعونة المنظمات الدولية مثل اليونيدو وغيرها .

والضرورة التالية هى بناء قدرة ذاتية محلية على البحوث والتنمية التكنولوجية فى الدول النامية وهذا هدف طويل المدى ويحتاج الى معاهد ذات كفاءة عالية



وأفراد لهم خبرة واسعة ومعرفة بالاساليب العلمية في البحث والتطبيق وقد تعدد هذه المعاهد نظريا أو اقليميا وتختار لها البرامج الأكثر اتصالا بالدول النامية مثل الاسمدة النتروجينية وسلالات النباتات المقاومة للآفات وأمراض المناطق الحارة والجافة ومنع امتداد الصحراء . وهناك تبرز مشكلة هجرة العقول التي ينبغي مقاومتها بمختلف الوسائل بما في ذلك التمويل من المصادر الدولية ( الفصل العاشر ) ثم ان الجهود العلمية يجب ان تركز على خدمة الفقراء بتوفير ضروريات الحياة لهم وزيادة القدرة الذاتية للدول والحكومات في هذا الشأن بما قد يدفع الى البحث عن اساليب تكنولوجية جديدة وليس مجرد تطهير وتحوير الاساليب التي تم الوصول اليها في الدول الصناعية .

ويقترح ان يتم تركيز الجهود المبشرة في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تتصل بالبحوث العلمية والتكنولوجية وذلك بتقوية الادارة المركزية الخاصة بالسياسات العلمية وتخطيط البرامج في داخل الامم المتحدة ذاتها بما يؤدى الى بناء برنامج للبحوث والتنمية تعود الامم المتحدة ويتم تنفيذه لامركزيا .

واقترح آخر ان الكثير من المشكلات التكنولوجية الرئيسية المطلوبة للدول النامية تحتاج الى بنك دولي يمول المشروعات التي تعدها هيئة دولية للتنمية التكنولوجية تقوم بدراسات الجدوى واقترح البرامج ولكن لا تقوم هي على تنفيذها وانما تعهد عن طريق التعاقد بذلك الى المؤسسات المناسبة المتخصصة في كل مجال . ولما كانت الدول النامية ستشارك عن طريق تلك الهيئة في تخطيط البرامج وتفصيلها ومتابعة تقدمها فان ذلك سيعطيها المعرفة والخبرة اللازمة للاستفادة من هذه البرامج حينما تظهر نتائجها كما ان ذلك كله يعتبر تدريباً عظيم الفائدة لعلماء تلك الدول في تنفيذ البرامج النظرية للتنمية التكنولوجية .



وقد يمكن بحث هذين الافتراضين تفصيلا في المؤتمر الدولي للعلوم والتكنولوجيا  
الذي ستقيمه الامم المتحدة في عام ١٩٧٩.

#### ١٤/٢ المقترحات متوسطة المدى :

أ - اقامة نظام تمويل نقل المعرفة والتكنولوجيا للدول النامية وخاصة فيما يتصل بتوفير  
العمالة والحاجيات الضرورية للطبقات الفقيرة .

ب - تنظيم سجل دولي للمعرفة التكنولوجية يمكن أن يساعد الدول النامية في  
مفاوضاتها بشأن الحصول على المعرفة وفي اعداد سياساتها العلمية والتكنولوجية  
وذلك بتنسيق وتنظيم اختصاصات الامم المتحدة ووكالاتها في هذا المجال .

ج - اعداد ميثاق شرف دولي لاساليب ونقل التكنولوجيا واستخدامها في حالات  
مختلفة وتعديل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في ضوء احتياجات التنمية  
في دول العالم الثالث .

د - اعداد برنامج متناسق متكامل للامم المتحدة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا  
يخطط ويعد مركزيا وتتولى تنفيذه الهيئات المختلفة وقد يكون هذا مما يستحثه  
مؤتمر الامم المتحدة القادم في سنة ١٩٧٩ .

هـ - انشاء معاهد عالية التخصص في الدول النامية وخاصة في المناطق الجافة وشبه  
الجافة على المستوى القطري والاقليمي لبحث المشاكل الرئيسية لتلك الدول  
ومقاومة هجرة العقول الى الدول الصناعية .



١٤/٣ مقترحات طويلة المدى :

إذا تم تنفيذ المقترحات السابقة وإقامة النظام الدولي الجديد في السنوات الأربعين القادمة ، سيكون تركيز البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية في العالم كله موجهًا نحو ضمان الرخاء والرفاهية للشعوب والأفراد وليس لابتكار أحدث أنواع الأسلحة أو تأكيد (مكانة) الدول أو توسيع نطاق الاستهلاك الإسرافى الباذخ .

وستكون نفقات البحث عندئذ أكبر والحاجة إلى تمويلها دوليا أكثر إلحاحا وقد يتم ذلك عن طريق بنك التنمية التكنولوجية المقترح . وستكون البحوث والدراسات قد أدت إلى إيجاد وسائل علمية وتكنولوجية كثيفة العمالة تسمح للمجتمعات البشرية المختلفة بالاحتفاظ بصفاتها وخصائصها الثقافية على تباينها . وستكون معظم البحوث في المستقبل من النوع المتعدد الفروع والنظم مما سيستدعى تعديلات هيكلية كبيرة في نظم التعليم والبحوث وأساليبه وفي النهاية يجب أن يعتبر العلم والتكنولوجيا في مجموعها إرثا مشتركا للإنسانية كلها .

الفصل الخامس عشر : الشركات متعددة الجنسيات :

١٥/١ المقترحات الرئيسية والتوصيات :

لهذه الشركات قوة كبيرة في التنمية القطرية والدولية نظرا لأحجامها المتزايدة وسعة نشاطها وشمولها وزيادة تركيز فعلها وعوامل الإنتاج الضخمة التي تسيطر عليها ، بحيث أن قراراتها كثيرا ما تؤثر على المجتمعات التي تتصل بها في نواح تتجاوز ناحية الأعمال المسندة إليها بل أن مجرد دخول تلك الشركات في دولة معينة يخلق







بأدوار الإدارة أو دور المورد للهيئات المحلية وليس بالضرورة المالك لادوات الانتاج وذلك كله حتى يمكن الوصول الى اتفاقات متوازنة بين الحكومات والشركات التي قد تنص ايضا على اعادة المفاوضات بعد فترة معينة وعند وضوح حالات معينة لعدم التوازن الصارخ .

وقد يشرك ممثلون للعمال والمستهلكين في مجالس الادارات بجانب اصحاب رؤوس الاموال الخاصة او العامة - وقد يرى ايضا انشاء شركات دولية متعددة الجنسية ذات ملكية عامة لاستغلال المحيطات وكذلك توضع مواثيق للمعاملات والتصرفات وهذا كله مع مراعاة ان القواعد العامة يجب ان تراجع وفقا للاوضاع الخاصة لكل قطاع بل وفي كل حالة وقد يرى انشاء هيئة دولية تختص بالنظم في مثل هذه الشركات او توسيع اختصاصات الهيئة التي انشئت فعلا باختصاص محدود وفي جميع الحالات يجب ان توجد ( قوة توازن ) في صف الحكومات لكي تعدل القوة والسيطرة الكبيرة التي تملكها الشركات .

#### ١٥/٢ مقترحات متوسطة المدى :

وكمتابعة لتوصيات مجموعة الامم المتحدة التي درست الموضوع يقترح :  
أ- عقد اتفاقيات بشأن الحد الأدنى في البيانات التي ينبغي على الشركات الافصاح عنها .

ب- تجميع معلومات تكنولوجية تعاون حكومات دول العالم الثالث في مباحثاتها مع الشركات ( ١٤ ) وكذلك سجل نشاط تلك الشركات وكفاءتها .



جـ — ضرورة خضوع نشاط الشركات لخطة التنمية القطرية التي قد تنص على اهداف معينة بشأن العمالة وتوزيع الدخل وزيادة انتاج الاغذية مثلا .

د — دراسة الوسائل البديلة لقيام تلك الشركات بما في ذلك انشاء شركة عامة دولية متعددة الجنسية .

هـ — زيادة التعاون بين الحكومات لتكوين ( القوة التوازنية ) وتنسيق نظم الضرائب .

و — وضع مواثيق العمل ونظمه التي تشمل بعض البنود الواجبة النفاذ قانونا وتوضيح انواع المعاملات الواجبة وخاصة عدم التدخل في السياسات الداخلية للدولة المضيفة .

### ١٥/٣ المقترحات طويلة المدى :

ستبقى مثل هذه الشركات في المستقبل ولكن بصورة او اخرى حيث ان وجودها يرجع الى أن دولاً مختلفة تضم في داخلها عوامل انتاج مشتركة متكاملة . ويجب ان نخضع ارباح تلك الشركات للضرائب التي تفرض دوليا او بواسطة سلطة عالمية اعلى بحيث تصبح تلك الشركات جزءا مكونا من الجهاز الانتاجي المتكامل في النظام الدولي الجديد .



## الفصل السادس عشر : البيئة البشرية :

### ١٦/١ المقترحات الأساسية والتوصيات :

اعلن مؤتمر استوكهولم في يونيو ١٩٧٢ أهمية البيئة ومشكلاتها وأوصى بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للبيئة لمعالجة هذه المشكلات الدولية والموضوعة وفقا لأسس ومقترحات تم الاتفاق عليها بين الشمال والجنوب بعد أن تم تجنب الاصطدام والمجابهة بين المجموعتين في موضوعات تم التعرف على أنها مشتركة بينهما وتخص جميع سكان الأرض ومستقبل الجنس البشري جملة بدلا من استمرار القلة الغنية في استغلال موارد الأرض استغلالا سيئا واستمرار القاء الفضلات في البحار والمحيطات مما حولها أو كاد الى مستنقعات وتولد الحرارة بكميات كبيرة تضر بالتوازن الكونسي وما الى ذلك من مظاهر سوء التصرف التي تميزت بها الحضارة الانسانية حتى الآن مما يلزم في علاجه وتعديله ادخال عوامل سياسية وليس فقط العوامل التكنولوجية والموضوعية . وذلك لتوقف الانحدار السريع نحو كارثة بيئية لا فرار منها . وبذلك يكون التساؤل الاهم هو كيفية تفادي هذا المصير أو انقاص احتمالاته بدلا من المناقشة الجوفاء عما اذا كانت هناك حدود يجب الوقوف عندها ام لا .

وتبعاً لوجهة النظر هذه يكون معدل استنزاف الموارد الطبيعية أكثر أهمية ودلالة من معدل زيادة الدخل القومي الذي قد يتصور في حالة معينة ان يكون منخفضاً ولكن في الوقت ذاته يكون انهيار البيئة سريعاً أو بالعكس . ولكن الصحيح هو أن البشر في حاجة الى العاملين معا أي التنمية مع المحافظة على البيئة وليس الامر مفاضلة بينهما .



وإذا كانت الدعوة الى تنمية تحكم الانسان واسرافه في الاستهلاك التي لاغنى عنها فى أى تصور للتوازن البشرى فى المستقبل ممكنة فقد تكون أكثر قبولا إذا اقترنت بمعانى العدالة والمساواة وبالتالى تفتح الطريق امام القدرة على التحكم الذاتى فى حجم الاسرة التى لن تصل اليها الا اذا أمنت الطبقات الفقيرة على مستقبلها الاقتصادى والاجتماعى .

وفى هذا كله نرى أن أهياوات البيئة توسع دائرة النظر الى امور التنمية فى العالم وأنها ليست شيئا مستقلا بذاته أو بديلا عنها فضلا عن أن النظر فيها يوضح بجلاء صورة المستقبل وليس فقط مشكلات الحاضر ولما كان هذا التقرير يدعو بشدة الى أن تصبح التنمية عملية ذاتية فى كل جماعة فان ذلك الرأى يمتد الى شئون البيئة حيث يصبح من اللازم اعداد قواعد لاستخدام الموارد استخداما رشيدا يقوم على أخلاقيات التنمية وأن تنشأ لهذا الغرض مؤسسة دولية للإدارة والاشراف ووضع استراتيجية محددة للتنسيق بين الاهداف الاجتماعية والبيئية . أى أن المطلوب هو التعرف على أساليب بديلة للتنمية بما فى ذلك أنماط الاستهلاك والتعرف على التكنولوجيا المناسبة والتوزيع الامثل لوجه النشاط الانسانى مع النظر معا فى المقتضيات الثقافية والاجتماعية وكذلك المقتضيات البيئية حتى على المستوى المحلى بما يدخل فى الاعتبار مشاركة المواطنين فى أخذ القرارات وتنفيذها . وكان مثل هذا التفكير قد بدأ عندما درست اوضاع التنمية الريفية وأساليبها فى المناطق الاستوائية الغنية بشروتها النباتية والحيوانية وتنوعها ثم امتد البحث من حيث المدخل والاسلوب الى مشكلة الاسكان الحضرى والريفى بما يرتبط بها من تدبير الموارد المائية والشروط الصحية واستخدام الموارد المحلية فى اطار التوازن الاقصى مع البيئة واستخدام الطاقة الشمسية فى صور تحولها البيولوجى النباتى والحيوانى مما يوسع دائرة النظر فى هذه الشئون فى الدول النامية وكذلك الدول الصناعية .



١٦/٢ مقترحات متوسطة المدى :

يمكن تلخيص البحوث والدراسات المطلوبة في المدى المتوسط في الآتي :

أ- التفهم الدقيق للتفاعل بين التفاعلات الطبيعية والاجتماعية للتعرف على ( الحدود الخارجية ) وارتباطها في النهاية باستراتيجيات التنمية مع المحافظة على البيئة المناسبة وهذا بدوره يتصل بصفة خاصة باستخدام الطاقة الشمسية وموارد الطاقة البديلة على أساس محلي يجمع في تركيبه بين اعتبارات انماط الحياة والنمو الحضري ونظم الانتاج والتكنولوجيا . ويتم ذلك بمعاونة منظمة البيئة ومنظمة التنمية في الامم المتحدة مع ملاحظة ان الواجب الاساسي دائما يقع على الجماعة المحلية .

ب - تنشأ منظمات قطرية لادارة موارد الثروة الطبيعية في مختلف المناطق المحلية ومختلف فروع التنمية والتطور .

ج - اعداد استراتيجيات وسيطة للانتقال من نماذج الحياة الراهنة الى النماذج المستقبلية المطلوبة مع مراعاة جميع النواحي الانتاجية والاجتماعية والبيئية .

د - تجرى دراسات تجريبية للنظم البيئية الكاملة في مختلف مناطق العالم وفي ظروف ثقافية متفاوتة ويتم الافادة منها بعد تحليلها .

هـ - على المستوى الدولي يتم التعرف على ( الموارد المشتركة ) التي ينبغي أن تدار ويوجه عائداتها الى فقراء العالم بما في ذلك المحيطات والفضاء .



١٦/٣ مقترحات طويلة المدى :

لا يوجد في العالم حتى اليوم مؤسسة لحل المنازعات بين الدول بشأن الأنهار والمحيطات والبحيرات وللتنظيم استخدامها ومنع التلوث فيها - وهذا مثل واحد فقط من أمثلة التعقيد الكبير في معالجة شؤون البيئة والتنازع في شأن الموارد في المستقبل ولم يتم قيام الأجهزة والجراءات لتفهم هذه المشكلات وحلها حتى الآن .

هذا عن فض المنازعات ولكن لاشك اكثر اهمية من ذلك هو المدخل الايجابي لتفادي المشكلات بل ورسم السياسات والجراءات لحسن استخدام الموارد بما قد يتعارض مع السيادة القومية بمعناها الراهن ويمكن الأمل في أن الكثير من التنسيق المطلوب قد يتم تدريجيا واختياريا عن طريق مناقشة خطط التنمية المحلية وا لقطرية التي تكون قد تضمنت اعتبارات البيئة كعنصر داخلي في تصميمها . ولعل مشروع حوض البحر الابيض المتوسط الذي ابتدأته منظمة الامم المتحدة للبيئة يوضح الكثير من الجوانب المعقدة لمثل هذا المدخل الضروري في المستقبل ( انظر الفصل ١٨ والملحق ١٠ ) وتعميمه في المدى الطويل .







لتعبئة الرأي العام نحو اتباع أسلوب أكثر فاعلية في التقدم نحو الهدف المقصود دون الدخول في تفاصيل فنية وعسكرية بينما المطلوب هو استبيان الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبقاء البشرية .

كما أن الجهود التي تبذل في نطاق الأمم المتحدة لتخفيض ميزانيات الانفاق العسكري يلزم متابعتها خاصة اذا امكن ان تعلن تفاصيل أكثر عن الانفاق العسكري كما أنه هناك حاجة شديدة لتحديد تجارة الاسلحة بالتشريعات القطرية وغيرها - وكذلك التوسع في التسليح النووي افقيا ورأسيا واحكام الرقابة والضمانات لعدم استخدام المواد الذرية المخصصة للاغراض السلمية في النواحي العسكرية .

وحتى الان لم تؤيد كثير من الدول مشروع تكوين قوة سلام تابعة للأمم المتحدة وقد شكلت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين لجنة لتحديد دور الأمم المتحدة في نزع السلاح . وستقدم تقريرها الى دورتها الواحدة والثلاثين ويسود الرأي في بعض الدوائر بضرورة تكوين منظمة دولية لنزع السلاح .

## ١٢ / ٢ مقترحات متوسطة المدى :

أ - العمل على تجميع الرأي العام للتأثير على سياسات الدول للحد من الاسلحة والانفاق العسكري .

ب - التوصل الى اتفاقية شاملة لمنع التجارب النووية والبدء في نزع السلاح النووي حقيقة .

ج - التوصل الى اتفاقية لتحريم الاسلحة الكيميائية .



- د - التوصل الى اتفاقية لتحريم اسلحة الدمار الشامل .
- هـ - تحويل الموارد والجهود الموجهة الى البحوث الحربية نحو التطبيقات السلمية .
- و - وضع قواعد ووسائل لتحديد تجارة الاسلحة .
- ز - دعم قوة السلام التابعة للأمم المتحدة كجزء من اصلاح مجلس الامن ديموقراطيا .
- ح - بحث ضرورة وفائدة وامكان قيام منظمة دولية لنزع السلاح في اطار الامم المتحدة .

١٢/٣ مقترحات طويلة المدى :

انقاص التوتر الاجتماعى والمنازعات داخل الدول وفيما بينها عنصر هام على البشرية واستخدا مه لانقاص سباق التسلح المدمر ومن لوازم النجاح فى هذا الشأن الاعتراف بالتباين الثقافى والحضارى الذى هو من اقوى ا سس المستقبل وليس عاملا خطرا عليه ولذلك ينبغي وجود درجة كبيرة من التسامح بين الجماعات المختلفة حتى تتطور كل منها حضاريا بما يروق لها ويصبح نزع السلاح وتخفيضه نتيجة لوجود هذا التسامح حينما تزداد الثقة بين الدول الى درجة كافية ولعل اول خطوة فى هذا الطريق هو توسيع دائرة المعلومات المعلنه عن الاتفاق العسكرى والميزانيات الحربية .



## الفصل الثامن عشر : استغلال المحيطات :

### ١٨/١ المقترحات الرئيسية والتوصيات :

من أهم تحديات المستقبل قدرة الانسان على تنظيم استغلال المحيطات بطريقة مناسبة وقد بحث هذا الموضوع في مؤتمر الامم المتحدة لاعالى البحار ولكن ماتم حتى الان يوضح الصعوبات اكثر مما يقدم الحلول وقد بدأ هذا المؤتمر فى عام ١٩٧٣ وحتى دورته الثالثة فى آخر ١٩٧٥ كان يدرس وثيقة واحدة للمفاوضات اعدت له وفيه يتجه الرأى الى تغيير قاعدة القانون الدولى عن حرية البحار الى تنظيم سيطرة الدول المشرفة على الشواطىء والبحار فى حدود معينة تبلغ فى مجموعها حوالى ٣٥% من مساحة المحيطات وربما تزيد . ومن المؤسف حتما أن الوثيقة التى تحظم فكرة حرية البحار فى الوقت ذاته تكرر فكرة السيادة القومية مولو أن فكرة الحرية فى البحار كانت من قبل تقوم على اتساعها وعظم ثروتها وصعوبة التحكم فيها . وقد تغيرت الاوضاع الآن تماما . اما فكرة السيادة القومية فأصلها يرجع الى ضرورات الامن للدولة وكذلك باعتبار قدرتها على الاستغلال بما فى ذلك المعادن البحرية والى درجة اقل الكائنات الحية . ومن المؤكد ان تقسيم المحيطات الى مئات المناطق تحت اشراف الدول منفصلة لمن يؤدى الى الاستغلال الصحيح لمواردها بل وقد يعرقل الاستخدامات الاخرى مثل الملاحظة والطيران والبحوث العلمية ويكاد يمنع تماما حماية البيئة من التلوث .

والاسلوب الذى اتبع فى المؤتمر لتحديد سيطرة الدول وصلاحياتها أثار منازعات كثيرة وأدى الى ازمات ليس فقط بين الدول الصناعية والدول النامية ولكن حتى فى داخل مجموعة الدول النامية ذاتها ولا زالت الكثير من هذه الخلافات قائمة دون اتفاق هذا بينما الاسس الهامة لاستغلال المحيطات اما اُهملت تماما أو -



اقتُرحت لها حلول محدودة القيمة أو ستكون ولا شك مصدر منازعات وتفسيرات متفاوتة في المستقبل بحيث يمكن القول أن المفاوضات الجارية إذا تمخضت عن معاهدة فستكون الخلافات الناشئة بسببها أكثر من عناصر الاتفاق فيها .

هذا فبينما الواجب الآن أن ينظر إلى ثروة المحيطات نظرة دولية شاملة للعمل على الاستفادة منها لصالح الشعوب الفقيرة دون اعتبار لما قد يتوصل إليه المؤتمر الدولي في دوراته التالية .

والأساس الواجب هو أن مبدأ السياسة الإقليمية يجب أن يترك وأن يصبح امتياز إشراف وإدارة في نطاق أهداف بشرية شاملة وفي حدود وسائل تحددها سلفاً أي يصبح المبدأ هو السيادة الموضوعية وليس على الأساس الجغرافي . والتنظيم المناسب لتحقيق هذا المبدأ هو إنشاء منظمة دولية لقاع المحيطات في إطار مؤسسة أوسع على شكل اتحاد للمنظمات الدولية المعنية لمختلف جوانب الموضوع ويتكامل النشاط كله عن طريق جهاز تنفيذي تكاملي يأخذ في الاعتبار ما قد يكون قد تم في المؤتمر ويتابع تنفيذه بما في ذلك تنسيق وتكامل السياسات المختلفة والبرامج المتعددة في جميع النواحي ( انظر ١٩٥٠ ) عدا إشرافها على أوجه النشاط التي لا تدخل في اختصاص منظمة قائمة وتضع قواعد الاستخدام المشترك والمتعدد للمحيطات وتتسق في ذلك بين الأهداف القومية والأهداف العالمية وتعني بإشراك الدول الأقل تقدماً في التطبيقات التكنولوجية اللازمة لحسن الاستغلال وتضمن حسن توزيع العائد على مختلف المستفيدين وفقاً لما يتفق عليه وتراجع أسس وتطبيقات مبادئ القانون الدولي على أساس الخبرة والحاجة وقد تقوم أيضاً بدور محدود بشأن المنازعات والتحكيم .



والمقترحات فى المدى المتوسط يجب أن يسعى الى تحقيقها سواء تم الاتفاق على معاهدة دولية شاملة أولا - هذا بينما فى مجموعة أخرى من المقترحات يفترض مثل هذا الاتفاق بما فى ذلك انشاء مؤسسة دائمة لتنفيذه . اما المقترحات طويلة المدى فتفترض قيام المعاهدة والاجهزة المتعلقة بها التى تؤدى الى التكامل الشامل لاستغلال المحيطات .

١٨/٢ مقترحات متوسطة المدى :

- القسم الاول : بصرف النظر عن عقد المعاهدة الدولية .
- أ - دعم التعاون الاقليمى فى صيد الاسماك والبحوث وحماية البيئة .
- ب - انشاء معاهد اقليمية للبحوث والدراسات البحرية .
- ج - اشراك الدول غير ذات الشواطىء والدول الجزائرية الصغيرة فى النشاط الدولى والعلمى والاقتصادى .
- د - زيادة مشاركة الدول النامية عامة فى الاساطيل التجارية والنشاط التجارى .
- هـ - تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الملاحة وموانئ تنظيمها .
- و - امتداد فكرة مناطق السلام والامن الى البحار مثل البحر الابيض المتوسط وافقت الجمعية العمومية على قرار مماثل بالنسبة للمحيط الهندى .
- ز - اعادة تنظيم المؤسسات الدولية القائمة وزيادة التعاون بينها وبين المؤسسات الدولية الخارجة عن الامم المتحدة .
- القسم الثانى : باعتبار عقد المعاهدة وقيام جهاز تنفيذى دولى .



١ - توضيح وتفسير بنود الاتفاقية القائمة ومتابعة المفاوضات بشأن استكمال عناصرها .

ب - توضيح مواد قانون البحار بشأن الاستخدام الحربي للمحيطات الذي اهل تقريبا في المفاوضات الجارية .

ج - اقتراح قواعد للتسيق بين استخدام البحار في داخل الحدود القطرية وكذلك خارجها وهذا ايضا اهلته المعاهدة .

د - التعرف على الترابطات بين استغلال المحيطات لمختلف الاغراض وما يتم من هذا الاستغلال على الياض والتسيق بينهما .

هـ - متابعة بحث ما يتعلق بالبحار في جميع المحافل والمنظمات الدولية على أساس مبادئ النظام الدولي الجديد .

#### ١٨/٣ المقترحات طويلة المدى :

١ - المحافظة السليمة على الكائنات الحية - نباتية وحيوانية - في المحيطات .

ب - التوصل الى تنسيق كامل في استغلال المحيطات بين الاختصاصات القطرية وخارجها .

ج - تنظيم استخدام المحيطات سلميا للاغراض الاخرى .

د - ضمان توزيع العائد من الاستغلال البحري الى الطبقات الفقيرة في العالم بوسائل مختلفة منها تكوين شركات دولية عامة متعددة الجنسيات ( ١٥ ) لصيد الاسماك واستخدام البترول وكذلك بفرض ضرائب دولية .



هـ - تشييط التعاون فى تنمية التكنولوجيا ونقلها وخاصة للدول النامية .  
و - التعاون مع الدول المظلة فى الاشراف على نشاط الشركات متعددة الجنسيات  
العاملة فى استغلال المحيطات .

ز - التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية فى حماية البيئة والرقابة .

ح - اقامة وتنفيذ نظام للتحكيم وفض المنازعات الراميا .



## الفصل التاسع عشر

مقترحات لمجموعات من الموضوعات للمباحثات والمفاوضات الدولية الشاملة :

المقترحات التفصيلية التي وردت في التقرير تشمل نواح كثيرة ولم تحدد لها مدة للتنفيذ ولا أسلوبا في مناقشتها دوليا ولو أنه يلاحظ أن التطورات الدولية لتسيير عا دة وفقا لنمط معين أو ترتيب محدد وكل ما يمكن القول به الآن هو اختيار بعض الموضوعات الأكثر إلحاحا واقترح ما يصح أن يكون في البداية محور مباحثات ومفاوضات دولية وقد روعي في هذا الاختيار استخدام المعايير التالية : الاول الامكانية السياسية لدى الحكومات والشعوب في الوضع الحاضر والثاني : الفوائد التي ستنتج عن المفاوضة بمعنى تحقيق أكبر قدر من أهداف النظام العالمي الجديد والثالث : احتمال الوصول الى نتائج سريعة نسبيا . وقد رؤى بعد هذا الفحص ان تكون مجموعا من المقترحات معا بدلا من بحث المقترحات كل على حدة وذلك بسبب التداخل والترابط بين مختلف المقترحات ولا مكان احداث توازن بين مختلف المصالح والاتجاهات المتعارضة وأخيرا للحصول على تفهم اكمل لاهمية التطورات المطلوبة وتجنب الدخول في تفاصيل فنية دقيقة .

ومراكز القوى التي يتحرك منها المفاوضون ذات أهمية قصوى في تقدير نجاح مثل تلك المفاوضات ولما كانت دول العالم الثالث ، في مركز أضعف من مركز الدول الصناعية فإنه يخشى في المفاوضات أن ينعكس هذا التفاوت وبالتالي تكون المفاوضات وسيلة لاستمرار الاوضاع الراهنة وليس الى تغييرها ولذلك لا بد من اتخاذ جميع الاجراءات التي تقوى مركز الدول النامية في المباحثات المرجوة ذلك المركز الذي زاد في السنوات الاخيرة سياسيا وكذلك اقتصاديا ولكن التركيب العام للنظم المالية والاقتصادية الدولية يحتاج الى تعديل اساسي لتحسين موقف الدول النامية بما يسمح بفرصة أكبر للنجاح في المباحثات ولعل من أهم ما يلزم في هذا الشأن أن يزداد اعتماد الدول النامية على نفسها اعتمادا ذاتيا وزيادة مواردها الغذائية الخاصة



واقامة نظم تلقائية لنقل الموارد من الدول الغنية الى الدول الفقيرة وكذلك ينبغي ان يكون للدول النامية السيادة التامة على موارد ها الطبيعية وأن تتاح لها فرصة تصنيعها الى أقصى حد ممكن وأن تراجع العقود التي أجريت مع الشركات والمؤسسات الاجنبية في هذا الشأن ويساعد على ذلك ان يستمر التعاون الوثيق بين الدول النامية في اجتماعات الامم المتحدة وغيرها وأن- تزيد فرص التبادل التجاري والتعاون الفني والتكنولوجي فيما بينها بما في ذلك تكوين اتحادات للمنتجين والمصدرين كما ينظر في تكوين شركات متعددة الجنسيات يملكها القطاع العام في عدة دول نامية ولا تملك فرديا كما هو الحال في الشركات متعددة الجنسية الصناعية وتتشردعوة في داخل الدول الصناعية لدى اصحاب الرأي والمصالح للتعرف على حلفاء وأنصار من رجال الصناعة والمال وغيرهم كما تنشأ منظمات لادارة المحيطات وغيرها من مصادر الثروة التي تعتبر في المدى الطويل ارثا مشتركا للبشرية كلها مع ضمان نصيب مناسب منها لدول العالم الثالث التي لا تملك الان القدرة المالية ولا المعرفة التكنولوجية للاستفادة من هذه الثروات كما يجب أن تدار المؤسسات المالية الدولية ادارة اكثر ديموقراطية بما يحفظ حقوق الدول النامية وقد لا تنفذ هذه التوصيات الا بعد فترة طويلة ولكن المقصود بها تعديل ميزان القوى الذي يميل حاليا ضد الدول النامية توطئة لاجراء مفاوضات عادلة وناجحة .

وبناء على هذا اقترحت الموضوعات التالية كأساس لمجموعات من المباحثات الدولية :

الاول : مقترحات لازالة التفاوت الكبير في الدخول وفرص التنمية الاقتصادية بين دول العالم .

الثاني : مقترحات لضمان النمو المنسقي المتوازن للاقتصاد العالمي .

الثالث : مقترحات لوضع نواة لنظام دولي للتخطيط الشامل في العالم .



ويقضى الاقتراح الاول معالجة حاسمة وسريعة لوضع دول العالم الاقل تقدما التى تزداد فقرا يوما بعد يوم. وتقترب من حالة المجاعة بما يلزم معه ان تتلقى تلك الدول معونة دولية تعيدها الى الجماعة الاقتصادية النشطة وذلك بضمان الحد الأدنى من ضروريات المعيشة لسكانها. وقد تضمنت المقترحات التفصيلية فى ابواب التقرير المختلفة الكثير مما يمكن ان يندرج تحت هذا الهدف وخاصة زيادة انتاج الغذاء محليا وتأكيد حسن توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتقدير تكاليف هذا البرنامج بحوالى ١٥ - ٢٠ بليون دولار سنويا لمدة عشر سنوات تمول الدول الفقيرة جزءا منها وتحصل على حوالى ١٠ - ١٢ بليون دولار من المعونة الدولية التى تستخدم فى البرنامج وفقا لمشروعات يسهل جمعها واقرارها باستخدام المعرفة والخبرة الدولية المتوفرة.

أما الاقتراح الثانى فيهدف الى ضمان النمو الاقتصادى فى جميع الدول بصفة منتظمة ومتصلة. ويلزم لذلك التغلب على موجه التضخم الشديدة وضمان مشاركة دول العالم الثالث بمواردها فى تجنب الازمات الاقتصادية واستمرار التنمية فيها بما ينقص التفاوت بينها وبين الدول الصناعية ومن أول ما ينبغى اتخاذه من اجراءات هنا ما يتصل بالنظام النقدى الدولى بدلا من النظام الحالى الذى يسمح بخلق سيولة بدون تنظيم أو تخطيط ويلزم ايضا استخدام وحدة دولية لتكون الاحتياطيات النقدية بدلا من استخدام العملات القطرية ويلزم مراجعة نظم عمل الشركات متعددة الجنسيات وتيسير نقل المعرفة التكنولوجية وفى المدى الطويل من الضرورى تعديل أنماط الاستثمار والاستهلاك فى الدول الصناعية والدول الفقيرة سواء بسواء بما يضمن التوازن بين السكان والموارد الغذائية خاصة فى الدول الفقيرة.

وليس معنى هذه الاقتراحات ان تجرى المباحثات فى هذه المقترحات المجموعة بذاتها فى وقت محدد أو فى مكان بعينه انما القصد بيان الترابط والتشابك بين المقترحات



التفصيلية في كل مجموعة وأهميتها بالنسبة للأهداف العامة لاقامة النظام الدولي الجديد واحتمال نجاح مثل تلك المباحثات اذا اجريت في وقت قريب نسبيا .

ومن الضروري أن تبدأ الجهود الدولية في سنة ١٩٧٧ لوضع وتنفيذ استراتيجية دولية لمحاربة الفقر والفاقة كما أنه يمكن استخدام مباحثات باريس بعد تشييطها كأساس لوضع بعض قواعد النظام الاقتصادي الجديد وأخيرا يلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة بعد إعادة تشكيلها وفقا للمقترحات التي درست تعتبر حتى الآن أفضل وسيلة لاجراء المفاوضات واستمرارها بنجاح بين مختلف الدول والمجموعات الاقتصادية على أساس من المشاركة والمساواة .